قواعد حوكمة الشركات في ظل جائحة كورونا
"دراسة مقارنة"

الدكتور/ محمد صلاح عبد اللاه محمد
قسم القانون التجاري والبحري
كلية الحقوق - جامعة القاهرة

ملخص:

إن جائحة فيروس قد اجتاحت العالم، ولم تخل دولة حول العالم من إصابة مواطنيها بهذا الفيروس، ولذلك فقد انتشرت تلك الجائحة حول العالم، مما اضطر جميع الدول إلى فرض العديد من الإجراءات الاحترازية، ومنها التباعد الاجتماعي، الذي سيكون له عظيم الأثر على اجتماع الجمعية العامة السنوي للشركات، وأن عقد هذا الاجتماع من الأهمية بمكان؛ لمناقشة كيفية التعامل والتكيف مع تلك الجائحة، واتخاذ قرارات هامة بشأنها، فلذا كان لابد طبقاً لقواعد حوكمة الشركات من توفير وسيلة معينة يتم عبرها الاجتماع مع المحافظة على التباعد الاجتماعي، كما أنه قد كان لفرض الإجراءات الاحترازية تأثير سيئ على حركة نشاط الشركات، ونتيجة لذلك قد أصبحت أغلب الشركات حول العالم معرضة لخطر الانهيار، وطبقاً لقواعد حوكمة الشركات كان لابد من فرض العديد من الالتزامات التي تقع على عاتق مجلس الإدارة للمحافظة على كيان الشركة من خطر الانهيار، والعبور بها من تلك الأزمة دون إفلاسها.

مقدمة:

ظهر فيروس (Corona)، والمعروف علمياً باسم فيروس (COVID-19)، في ديسمبر عام ٢٠١٩، وقد أصبح بسرعة هائلة يمثل أزمة عالمية، حيث قد تم التأكيد رسمياً على أن هذا الفيروس يمثل (جائحة عالمية)، وذلك من قبل (منظمة الصحة العالمية "WHO"). حيث إنه يهدد صحة الأفراد، وكذلك ينال من رفاهية المجتمعات، وذلك على نطاق واسع من العالم، بالإضافة إلى ذلك، تأثيره على النشاط الاقتصادي العالمي، والنمو العالمي؛ فقد توقعت (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) أن النمو العالمي سوف ينخفض في عام ٢٠٢٠ إلى (واحد ونصف في المائة)، وهو أكثر من المعدل المتوقع قبل تفشي تلك الجائحة حول العالم، هذا وقد تم بيان آثار أزمة فيروس (COVID-19) المدمرة بشكل جيد في وسائل الإعلام، ولا تزال تلك الآثار حتى وقتنا الحالي، تنتشر في العديد من الدول حول العالم، فقد تأثرت بما يقارب من

(١٢٤ دولة) بتلك الجائحة، وبذلك فقد أدى الانتشار السريع والواسع النطاق للمرض الناتج عن هذا الفيروس إلى حدوث تأثير مدمر هائل للعديد من دول العالم، فهو يعد أخطر جائحة تهدد حياة البشر، وكذلك قد تدمر الاقتصاد العالمي، منذ ظهور الإنفلونزا الإسبانية عام ١٩١٨، وقد كان حتى مايو ٢٠٢٠، هناك ما يقرب من (أكثر من ستة ملايين) حالة إصابة مؤكدة، وأكثر من (ثلاثمائة وخمسين ألف) حالة وفاة حول العالم(١)، هذا وتتغير الأرقام على نطاق واسع بشكل يومي، ولذلك ينبغي على حكومات الدول خلال الفترة المقبلة أن تعمل على معالجة الآثار المدمرة لفيروس (COVID-19)، كما عليها أن تحدد بوضوح، وبشكل صحيح في أولويتها، حماية صحة الإنسان، إلى جانب استدامة اتباع النظم الصحية العامة، والخاصة كضرورة توجيهية.

هذا وإنه من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، تقييم طول عمر أو مسار هذا الفيروس، أو العواقب الاجتماعية، وكذلك العواقب الاقتصادية الكاملة في هذه المرحلة، فإنه سيكون لها تأثير حقيقي على النشاط الاقتصادي، والأسواق المالية، وستخلق حالات عدم اليقين المستمرة، وكذلك ستشكل تحديات كبيرة للشركات، ومجالس إداراتها، وكذلك للمساهمين في عقد اجتماعاتهم، وستجعلهم جميعاً يفكرون في اتباع أفضل الطرق للعبور بالشركات إلى بر الأمان في هذه الأوقات الصعبة(٢)، فقد تقوم الشركات على مستوى العالم بتقليل التكاليف نتيجة الانكماش الاقتصادي، وتؤجل كذلك من دفع الديون المستحقة، حتى يتم البدء في الاستقرار مع الواقع الجديد، ولذا سيصبح من المهم تشجيع اتباع مبادئ حوكمة الشركات، والتي تعكس الطرق الجديدة الواجب اتباعها لممارسة الأعمال التجارية في ظل انتشار هذا الوباء(٣)، حيث إنه في العديد من الشركات، ستكون هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات غير عادية، وسريعة من قبل مجلس الإدارة، نتيجة انتشار تلك الجائحة، وكذلك نتيجة للتدابير التي اتخذتها حكومات الدول في جميع أنحاء العالم، لاحتواء انتشار هذا الوباء، وبالتالي سيكون لها

(١) Victor X Wang, Betty (Bin) Xing, Talk about the Coronavirus Pandemic: Initial Evidence from Corporate Disclosures (April 26, 2020), p1, Available at SSRN: (https://ssrn.com/abstract=3585951).

(٢) International Corporate Governance Network (ICGN), Available at (https://www.icgn.org/coronavirus-new-systemic-risk-implications-corporate-governance-and-investor-stewardship).

(٣) Adrian Vella, Corporate Governance During The Covid-19 pandemic, Available at (https://www.sheltonsgroup.com/blog-2/corporate-governance-during-the-covid-19-pandemic/).

تأثير كبير على الأداء الطبيعي لاجتماعات مجلس الإدارة، وكذلك اجتماعات المساهمين، ففي الغالب ما تعيق قيود السفر التي تفرضها العديد من دول العالم، وكذلك الحجر الصحي في المنازل، وكذا الإجراءات الأخرى الواجب اتباعها، تعد عائقاً من حضور اجتماعات مجلس إدارة الشركات، أو حضور الجمعية العامة للمساهمين، وذلك بخلاف أن بعض أعضاء مجلس الإدارة، أو بعض من المساهمين، قد يصابون بفيروس (COVID-19)[٤] وبالتالي فإن تلك الأمور قد تخلق عدداً من المشكلات بالنسبة للشركات، وقد يمكن معالجتها من خلال التطبيق الأمثل لحوكمة الشركات.

هذا وقد تغرس حوكمة الشركات الجيدة ثقافة ناجحة داخل الشركة، وتحدد أدوار وحقوق مجلس الإدارة، والمساهمين، ويضمن وجود هياكل صنع القرار المناسبة، ونتيجة لذلك، فقد يقلل ذلك من المخاطر التي تعرض لها الشركة، ويتم تحقيق التميز الإداري وتصبح الشركة أكثر جاذبية للمستثمرين.

ونتيجة لما تقدم، فقد يتم التركيز على اتباع حوكمة الشركات الجيدة؛ لذلك فقد سمح جانب كبير من التشريعات الوطنية التي استجابت لجائحة فيروس (COVID-19) بفحص كيفية تأثير ذلك على حوكمة الشركات، والكيفية التي يمكن من خلالها تعديل إطار حوكمة الشركات في أوقات الأزمات، كما أن الدول الصناعية الرائدة كلها تقريباً سنت بالفعل تشريعات لمواجهة تلك الأزمة في مجال قانون الشركات، نتيجة لصعوبة أو استحالة إجراء اجتماعات شخصية حالياً بالنسبة لأعضاء مجلس الإدارة من جانب، واجتماع المساهمين من جانب آخر، ولذلك كان المسار العام لإصلاحات قانون الشركات يتمثل في السماح بالاجتماعات الافتراضية (الاجتماعات عن بعد، أون لاين)، هذا وقد تم ملاحظة أربعة إصلاحات نشط فيها المشرعون في أغلب الدول بشكل خاص، وهما على النحو التالي[٥]:

---

(٤) Robrecht Coppens, Corporate Governance In Times Of Covid-19 - Impact On The Functioning Of Board And Shareholders Meetings In Belgium, 06 MAY 2020, Available at (https://www.loyensloeff.com/be/en/news/articles-and-news-flashes/corporate-governance-in-times-of-covid-19-impact-on-the-functioning-of-board-and-shareholders-meetings-in-belgium-n18783/).

(٥) Dirk Andreas Zetzsche, Linn Anker-S?rensen, Roberta Consiglio, Miko Yeboah-Smith, The COVID-19-Crisis and Company Law - Towards Virtual Shareholder Meetings (April 15, 2020), University of Luxembourg Faculty of Law, Economics & Finance,p1, Available at SSRN: (https://ssrn.com/abstract=3576707).

الإصلاح الأول: التمديد لفترات إضافية للشركات لتقديم قوائمها المالية السنوية، والنصف والربع سنوية لهيئة البورصة؛ وذلك نتيجة لمواجهتها العديد من الصعوبات العملية المتعلقة بتدقيق البيانات المالية.

الإصلاح الثاني: أغلب قوانين الشركات في جميع أنحاء العالم، تتطلب من المساهمين اتخاذ قرارات في اجتماعات يحضرها – في الغالب – أغلب المساهمين بشخصهم (الجمعية العامة)، ومع ذلك منذ أن أصبح تجمع الأفراد في مكان واحد يعد خلاف التدابير الاحترازية التي يجري تنفيذها من قبل أغلب الدول تطبيقاً لاتباع إرشادات (منظمة الصحة العالمية) لاحتواء انتشار الفيروس؛ فلذلك قد سمح المشرعون في أغلب دول العالم عموماً بعقد اجتماعات افتراضية (عن بعد، أون لاين) فقط، والتصويت بالوكالة، وكذلك التصويت عبر الإنترنت، وكذا عبر البريد، وبالتالي فقد تم منحهم عدم اتباع الإجراءات الرسمية، والحكمة والغاية من ذلك حماية المساهمين.

الإصلاح الثالث: تعديل جانب من الأحكام العامة في قانون الشركات، والتي تتطلب الحضور الشخصي لأعضاء مجلس الإدارة، والسماح بالاجتماعات الافتراضية بما في ذلك الأحكام الخاصة بالتوقيع على مستندات الشركة من قبل مجلس الإدارة.

الإصلاح الرابع: سنت العديد من البرلمانات تغييرات بشأن المتبع بتوزيع الأرباح السنوية، وذلك بعدم دفع الأرباح للمساهمين عن عام ٢٠١٩؛ للسماح بالمحافظة على رأس مال الشركة.

ونظراً لما تقدم، فإننا سوف نتناول في هذا البحث حوكمة الشركات (في ظل جائحة فيروس كورونا "دراسة مقارنة")، وذلك ببيان الدول التي عملت على تطبيق قواعد حوكمة الشركات بما يتأقلم مع الظروف الحالية التي يغلب عليها التباعد الاجتماعي، وأن تلك القواعد يجب على باقي الدول حول العالم مراعاتها، هذا وإننا سوف نوضح ذلك في المبحثين الآتيين:

المبحث الأول: مدى اتباع اجتماعات المساهمين لقواعد حوكمة الشركات في ظل جائحة كورونا

المبحث الثاني: مدى اتباع مجلس الإدارة لقواعد حوكمة الشركات في ظل جائحة كورونا

المبحث الأول
مدى اتباع اجتماعات المساهمين لقواعد حوكمة الشركات في ظل جائحة كورونا

في ضوء جائحة فيروس (COVID-19)، قد تجد الشركات نفسها تواجه تحديات لوجستية في عقد اجتماعات شخصية للمساهمين (الجمعية العامة)، سيصبح هذا هو حال العديد من الشركات حول العالم؛ حيث قد فرضت العديد من حكومات الدول على المستوى الدولي قيوداً على حركة الأشخاص، وكذلك في تجمعاتهم، كما أن العديد من الشركات قد استجابت لتلك القيود، لتجنب مثل هذه التجمعات، وتمكن موظفيها من العمل في المنزل، بالإضافة إلى ذلك، قد يكون الموظفون الرئيسيون الواجب حضورهم لمثل هذه الاجتماعات، وكذلك العديد من المساهمين تحت الحجر الصحي، أو قد يقومون بعزل أنفسهم، أو قد يكونون مصابين بالفيروس(٦)، وبالتالي فقد يؤثر الفيروس التاجي، والتدابير الصارمة المتخذة لمعالجته، على تنظيم اجتماعات المساهمين؛ وذلك لأن معظم الشركات يجب أن تعقد اجتماعاً للمساهمين في الأسابيع، وكذلك خلال الأشهر المقبلة للموافقة على حساباتها، وميزانيتها السنوية، ولذا فيجب على القائمين على سن التشريع في كل دولة التفكير في البدائل الموجودة؛ للتغلب على المشكلات العملية المتعلقة بعقد اجتماع المساهمين الفعليين(٧).

واستجابة لما تقدم، نشرت هيئات البورصات في العديد من الدول حول العالم إرشادات تمنح الشركات المدرجة فيها بشكل عام مرونة أكبر فيما يتعلق بنوع الاجتماع العام السنوي الذي يمكنهم عقده، وكذلك متى يمكن عقده، فحتى ٣١ مارس٢٠٢٠، كان إجمالي عدد الاجتماعات التي تم تأجيلها، أو إلغاؤها عالمياً بسبب تلك الجائحة حوالي (٥٥٧ اجتماعاً)، بينما كان عدد الاجتماعات التي ستنعقد افتراضياً حوالي (٥٦٠ اجتماعاً)، وذلك بالمقارنة بعدد (٢٨٦ اجتماعاً افتراضياً) في

(٦) Samantha Hogben, Shahid Sulaiman, Electronic Shareholders Meetings in the time of COVID-19, March 25, 2020, Available at(https://www.dentons.com/en/insights/articles/2020/march/25/electronic-shareholders-meetings-in-the-time-of-covid19).

(٧) Robrecht Coppens, Corporate governance in times of COVID-19 - Impact on the functioning of board and shareholders meetings in Belgium, 22 APRIL 2020, Available at (https://www.loyensloeff.com/be/en/news/articles-and-news-flashes/corporate-governance-in-times-of-covid-19-impact-on-the-functioning-of-board-and-shareholders-meetings-in-belgium-n18783/).

عام ٢٠١٩، وهذه الأرقام تتغير يوماً بعد يوم مع انتشار تلك الجائحة، لاسيما في التزامن مع موسم اجتماعات المساهمين التقليدي للعديد من الشركات في نصف الكرة الأرضية الشمالي(٨).

هذا وتركز أغلب التشريعات في دول العالم المتعلقة بمعالجة الاجتماعات العامة للمساهمين بشكل عام في ظل جائحة كورونا على ثلاثة جوانب، وهي على النحو الآتي:

أولاً – تأجيل اجتماعات المساهمين(٩):

نظراً لأنه لابد أن يتم عقد اجتماع الجمعية العامة العادية بمجرد إعداد كشوف الحسابات المدققة للشركة، ونشر القوائم المالية للشركة، تخول تشريعات الأزمات للعديد من الدول بأن تقوم الشركات الموجودة داخل حدود تلك الدول بتأجيل اجتماعات المساهمين، هذا وقد نجد نوعين من التشريعات بشأن هذا الصدد، وهما على النحو التالي:

النوع الأول من التشريعات: يربط تاريخ اجتماع الجمعية العامة بالإفصاح السابق عن البيانات المالية المدققة في شكل القوائم المالية، ويسود هذا النوع في الشركات المدرجة في هيئات البورصة، فغالباً ما تحدد هيئة البورصة تاريخ الإفصاح عن

(٨) Dirk Andreas Zetzsche, Linn Anker-S?rensen, Roberta Consiglio, Miko Yeboah-Smith, The COVID-19-Crisis and Company Law - Towards Virtual Shareholder Meetings (April 15, 2020), University of Luxembourg Faculty of Law, Economics & Finance,p10-11, Available at SSRN: (https://ssrn.com/abstract=3576707), Michael Laff, ISS Surveys Regulatory Landscape of Annual Meetings andCovid-19, April 8, 2020, Available at (https://clsbluesky.-law.columbia.edu/2020/04/08/iss-surveys-regulatory-landscape-of-annual-meet-ings-and-covid-19/).

(٩) Dirk Andreas Zetzsche, Linn Anker-S?rensen, Roberta Consiglio, Miko Yeboah-Smith, The COVID-19-Crisis and Company Law - Towards Virtual Shareholder Meetings (April 15, 2020), University of Luxembourg Faculty of Law, Economics & Finance,p10-11, Available at SSRN: (https://ssrn.com/abstract=3576707), Michael Laff, ISS Surveys Regulatory Landscape of Annual Meetings andCovid-19, April 8, 2020, Available at (https://clsbluesky.-law.columbia.edu/2020/04/08/iss-surveys-regulatory-landscape-of-annual-meet-ings-and-covid-19/), Samantha Hogben, Shahid Sulaiman, Electronic Shareholders Meetings in the time of COVID-19, March 25, 2020, Available at(https://www.dentons.com/en/insights/articles/2020/march/25/electronic-share-holders-meetings-in-the-time-of-covid19).

البيانات المالية السنوية (القوائم المالية)، وفي تلك الحالة تفوض تلك التشريعات هيئة البورصة بتأجيل تلك الاجتماعات، فعلى سبيل المثال، (في دولة سنغافورة) سمحت هيئة البورصة للشركات المدرجة بها التمديد (لمدة شهرين) لعقد (اجتماع المساهمين)، (وفي السابق كان هذا الموعد نهاية أبريل ٢٠٢٠، ولكن الآن قد أصبح نهاية يونيو ٢٠٢٠)، وفي الوقت ذاته، الشركات المدرجة في هيئة البورصة (لدولة كوريا الجنوبية)، والتي لا تستطيع تقديم بياناتها المالية المدققة في الوقت المحدد لها، يمكنها تقديم طلب بتأجيل اجتماعها نظراً لتلك الجائحة.

كما سمحت (هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية) للشركات التي تأثرت بالفيروس التاجي بتأخير تقديم القوائم المالية لمدة تصل إلى (خمسة وأربعين يوماً)، وذلك عن القوائم المالية المستحقة التقديم في الفترة ما بين (١ مارس ٢٠٢٠) حتى (٣٠ أبريل ٢٠٢٠)، بما في ذلك التقارير السنوية، والفصلية، وشرط ذلك التأجيل تقديم طلب من الشركة بذلك (ويجب أن تكون هذه الطلبات مصحوبة بأسباب الحاجة إلى التأخير).

النوع الثاني من التشريعات: يقوم بتمديد التواريخ المحددة في قانون الشركات المعمول بها في الدولة والواجب على الشركات مراعاتها، فعلى سبيل المثال، ينص قانون الشركات في (العديد من الدول الأوروبية) على أن الاجتماع العام بالمساهمين (الجمعية العامة العادية) يكون خلال الأشهر (الثمانية الأولى) من انتهاء السنة المالية، وقد قامت العديد من تلك الدول بتأجيل آخر موعد للاجتماع، ومنها (دولة إيطاليا) فقد كان في السابق يتم دعوة (الجمعية العامة العادية) في خلال (مائة وعشرين يوماً) بعد نهاية السنة المالية، وقد أصبحت الآن إلزامية في غضون (مائة وثمانين يومًا) بعد نهاية السنة المالية، وكذلك في كل من دولتي (النمسا، وألمانيا) كانت الجمعية العامة العادية تنعقد بعد (ثمانية أشهر) من نهاية السنة المالية، وقد أصبحت الآن تنعقد في غضون (اثنى عشر شهراً) بعد نهاية السنة المالية، وفي (دولة النرويج)، يسمح قانون الأزمات للشركات بتجاهل الموعد النهائي المحدد والمنصوص عليه في النظام الأساسي للشركة، ولكن يجب أن يبقى ضمن الإطار الزمني (ستة أشهر) من نهاية الموعد الأساسي، كما هو موضح في قانون الشركات، وفي (دولة بلجيكا) يسمح التشريع الجديد بتأجيل (الجمعية العامة العادية) حتى عودة الأعمال إلى وضعها الطبيعي، وذلك على الأقل حتى موعد (٣٠ يونيو٢٠٢٠).

ثانياً – عمل توكيلات لعدد معين من المساهمين(١٠):

بالنسبة للشركات التي تفكر في عقد اجتماع سنوي شخصي، يمكن للمساهمين أن يقوموا بعمل توكيلات لجانب قليل من المساهمين الآخرين، أو لأي طرف آخر لتمثيل هؤلاء المساهمين والتصويت نيابة عنهم في اجتماع الجمعية العامة، ويمكن للنظام الأساسي للشركة (اللوائح الداخلية) أن تفرض شروطاً، أو إجراءات معينة على مثل تلك التوكيلات، فيجب التحقق منها، فعلى سبيل المثال فقد يشترط أن يكون الموكل من المساهمين، وقد تشترط بعض من لوائح الشركات وجود شخصين من المساهمين على الأقل في الاجتماع، وقد لا تشترط بعض اللوائح الأخرى وجود مساهمين اثنين على الأقل، وبالتالي يمكن للمساهمين إعطاء تفويض إلى شخص واحد يمكنه عقد الاجتماع وذلك إذا كانت قوانين الشركات في تلك الدول تسمح بذلك، وكذلك اللوائح الداخلية للشركات، والبت في الأمور المدرجة في جدول الأعمال، وذلك بمفرده.

هذا وأنه في حالة عقد الاجتماع بموكلين عن المساهمين، يجب أن يكون الاجتماع قد تم عقده على النحو الواجب في اجتماعات المساهمين في ظل الأحوال العادية وبالإجراءات نفسها؛ بحيث يجب أن يعقد الاجتماع في المكان المبين في الإخطار، ويتعامل مع ما هو مدرج في جدول الأعمال، مع عدم وجود مساحة لإضافة أو إزالة أي بنود تم إدراجها في جدول الأعمال، علاوة على ذلك، يجب الوصول إلى النصاب القانوني لصحة الاجتماع، وكذلك الوصول إلى الأغلبية المطلوبة من قبل النظام الأساسي للشركة لاتخاذ القرارات في شأن ما هو وارد في جدول الأعمال.

ثالثاً – اجتماعات المساهمين الافتراضية:

الاجتماع الافتراضي للمساهمين يعني: اجتماع يتم إجراؤه عن طريق الاتصال عن بعد، هذا ويمكن أن تتخذ الاجتماعات الافتراضية شكلين(١١):

(١٠) Robrecht Coppens, Corporate governance in times of COVID-19 - Impact on the functioning of board and shareholders meetings in Belgium, 22 APRIL 2020, Available at (https://www.loyensloeff.com/be/en/news/articles-and-news-flashes/corporate-governance-in-times-of-covid-19-impact-on-the-functioning-of-board-and-shareholders-meetings-in-belgium-n18783/).

(١١) Alexandra Clark Layfield, Victoria Bagot, Katherine Herbert, How to Hold a Virtual Annual Meeting During the COVID-19 Pandemic, April 1, 2020, Available at (https://www.natlawreview.com/article/how-to-hold-virtual-annual-meeting-during-covid-19-pandemic).

١ – اجتماع افتراضي كامل:

تتم الاجتماعات الافتراضية عن طريق الاتصال عن بعد، ولا تسمح بالحضور الشخصي، فلا يلتقي المساهمون بأنفسهم، ومجلس إدارة الشركة إلا عبر الاتصال عن بُعد، والذي يمكن أن يكون صوتياً فقط، أو صوتياً ومرئياً من خلال (Video conferencing).

٢ – اجتماع افتراضي مختلط:

الاجتماع الافتراضي المختلط يعد اجتماعاً يشتمل على كلٍ من اجتماع مادي وشخصي للمساهمين، وكذلك اجتماع بالمشاركة عن بُعد عبر وسائل الاتصال الحديثة.

هذا وأن المشاركة الافتراضية في اجتماعات المساهمين تقدم فرصة للمساهمين الذين لا يستطيعون السفر للحضور، والمشاركة في الاجتماعات بسهولة أكبر، هذا ويجب على الشركات أن تقوم بالإفصاحات المناسبة عند تحولها من الاجتماع العادي إلى الاجتماع الافتراضي بنوعيه، وكذلك بيان أن سبب التحول والتغيير هو تلك الجائحة، وكذلك بيان مدى ما يتمتع به المساهمون من قدرة على المشاركة في الاجتماع، سواء عن طريق طرح الأسئلة لأعضاء مجلس الإدارة، وكذلك مناقشتهم.

ويثار التساؤل حول أهم ما يتميز به الاجتماع الافتراضي بنوعيه، عن الاجتماع وجهاً لوجه، فنجد أن الاجتماع وجهاً لوجه يكون أكثر تكلفة من حيث الوقت والجهد، مقارنة بالاجتماع الافتراضي من خلال (Video conferencing)، أو عبر المكالمات الصوتية، فعلى وجه التحديد، تتطلب المشاركة في الاجتماع وجهاً لوجه عادةً من الأطراف غير المقيمين في (مدينة الاجتماع) تخصيص وقت للتنقل والسفر إلى مكان الاجتماع المحدد مسبقاً، وتكبد تكاليف مالية باهظة في الإقامة، وتوفير سبل الإعاشة، على العكس من ذلك، يمكن أن يعقد الاجتماع الافتراضي في العديد من المواقع المختلفة في وقت واحد، ولا يتطلب ذلك أكثر من توافر جهاز كمبيوتر، واتصال مستقر دائم بالإنترنت، كما أن الجيل الأصغر سناً، والذي عادة ما يكون أكثر دراية بالتكنولوجيا، سيكون عنده قابلية لتلك الاجتماعات الافتراضية أكثر من غيره(١٢)، وكذلك من المحتمل أن يتم عقد الاجتماعات الافتراضية في إطار زمني (أقل) من

(١٢) Hadar Yoana Jabotinsky, Roee Sarel, Shall We Meet? An Experimental C, omparison of Video Conferences and Face -To - Face Meetings (April 30, 2020), p44 - 45, Available at SSRN: (https://ssrn.com/abstract = 3589431).

الاجتماعات الشخصية، مما يمكن أن يشجع على المشاركة، ويسمح لجميع المساهمين المشاركين بالعودة بسرعة إلى أولويات عملهم الأخرى، كما تسمح تلك الاجتماعات للحاضرين بالتركيز على جدول الأعمال نفسه أكثر من التركيز على الإشارات الصادرة من أعضاء مجلس الإدارة، والتفكير بشكل أكثر استقلالية، وكذلك الشعور بضغوط أقل للخلاف مع المديرين رفيعي المستوى، والرؤساء التنفيذيين في الاجتماعات.

ويثار التساؤل حول مدى الحاجة إلى عقد الاجتماع السنوي الافتراضي في تلك الظروف، فنجد أننا في غاية الحاجة في ظل تلك الجائحة إلى عقد الاجتماعات الافتراضية، حيث إنه يعتبر اجتماعاً عاماً للمساهمين (الجمعية العامة) يتم فيه صنع القرارات ذات الأهمية الكبيرة للشركة، وكذلك مثل التصديق على الحسابات السنوية، وكذا اعتماد بيان الأرباح، وتوزيعها على المساهمين، وكذلك الخسائر، والتصديق على الميزانية العمومية للشركة، وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة، وتعيين مراقب الحسابات، واعتماد تقرير مكافآت أعضاء مجلس الإدارة، وكذلك تقرير مكافأة مراقب الحسابات، واعتماد التقرير السنوي لمجلس الإدارة، واعتماد تقرير مراجع الحسابات عند الاجتماع، والتعامل مع مسألة إبراء ذمة مجلس الإدارة من المسؤولية، كما أنه من خلال هذا الاجتماع قد يمارس المساهمون حقوقهم الممنوحة لهم والتي منها التصويت في اجتماع الجمعية العامة.

فإذا لم يتم النظر في جميع تلك الأمور السابقة واعتمادها، فإنه في هذه الحالة قد تقوم الجهات الرقابية العليا في الدولة إلى فرض جزاءات على الشركات المخالفة، وتضطر الشركة إلى دفع غرامات باهظة، فقد يعد عدم إعداد القوائم المالية مخالفة محاسبية يمكن مقاضاة مجلس الإدارة بشأنها وتغريمه مبالغ مالية باهظة.

ومن خلال ما سبق، فقد تخاطر الشركة بمستقبلها إذا لم يُعقد اجتماع مساهميها (الجمعية العامة) في الوقت المناسب، فإذا تم إلغاء اجتماع الجمعية العامة العادي أو غير العادي المخطط له، فإن الشركة تخاطر بعدم القدرة على اتخاذ وتنفيذ القرارات التي كان من المقرر أن تناقش أثناء الاجتماع، وهنا يصبح الأمر متروكاً للشركة للنظر في العيوب التي قد تنجم عن إلغاء اجتماع المساهمين أو تأجيله، وبذلك تكون الشركة قد خاطرت بمستقبلها.

ويثار التساؤل حول الاعتبارات القانونية الواجب مراعاتها عند عقد الاجتماع الافتراضي بنوعيه، فنجد أنه يجب على الشركات التي تخطط لاستضافة اجتماع افتراضي ضمان التزامها بقانون الدولة التابعة لها، هذا وقد يختلف قانون الدولة الذي

يحكم الاجتماعات الافتراضية، ولذا فإنه عند التفكير في التبديل من اجتماع عادي إلى اجتماع افتراضي، سواء أكان اجتماعاً افتراضياً فقط أم اجتماعاً مختلطاً، فإنه يجب على الشركات التجارية أولاً وقبل كل شيء، التحقق من سماح قانون دولتها بعقد تلك الاجتماعات، حيث إنه من سيحكم على صحة عقد الشركات لمثل هذا الاجتماع، فقد تسمح قوانين معظم الدول بعقد اجتماعات افتراضية كاملة فقط، وقد يسمح كذلك جانب من الدول بعقد اجتماعات افتراضية مختلطة، وعقب التأكد من سماح قانون الدولة بذلك، فيجب النظر في (النظام الأساسي للشركة)، وكذلك توجيهات هيئة الأوراق المالية والبورصة، للتأكد من مدى مشروعية عقد تلك الاجتماعات الافتراضية من عدمه(١٣).

وعقب مراجعة ما تقدم، فإنه يجب على الشركات مراعاة بعض الأمور في حالة عقد الاجتماع الافتراضي بنوعيه، ومنها الآتي(١٤):

أ – يتعين أن تكون الشركة قبل الاجتماع قادرة على التحقق من (هوية المساهم) المشارك عبر الوسيلة الإلكترونية التي سينعقد عبرها الاجتماع، وبالتالي يصبح من الواجب والمفترض أن يتم بث الاجتماع العام على الموقع الخاص بالشركة، حيث إن الأمر يتطلب من المساهمين تسجيل الدخول عبر موقع الشركة.

ب – يجب على الشركة أن تمكن المساهم المشارك من خلال الوسائل الإلكترونية من متابعة المداولات بشكل مباشر في وقت الاجتماع نفسه، وذلك من دون انقطاع البث المباشر، وذلك حتى يتمكن المساهمون من المشاركة الفعلية في المداولات، من خلال طرح الأسئلة على مجلس إدارة الشركة وتلقي الأجوبة منهم.

ج – يلزم أن يكون جميع المساهمين المشاركين في الاجتماع قادرين على التصويت على جميع القرارات في الاجتماعات الافتراضية بنوعيها، وذلك عن طريق الاقتراع

(١٣) Rebecca Grapsas, Holly J. Gregory, John P. Kelsh, Paul Choi, Lindsey Smith, Thomas J. Kim, Annual Shareholders Meeting in the Time of COVID-19, April 2, 2020, available at(https://corpgov.law.harvard.edu/2020/04/02/annual-share-holders-meeting-in-the-time-of-covid-19/).

(١٤) Samantha Hogben, Shahid Sulaiman, Electronic Shareholders Meetings in the time of COVID-19, March 25, 2020, Available at(https://www.dentons.com/en/insights/articles/2020/march/25/electronic-shareholders-meetings-in-the-time-of-covid19), Toms Vilnis, Remote participation and voting at a shareholders meeting, 25 March 2020, Available at (https://www.sorainen.com/publications/remote-participation-and-voting-at-a-shareholders-meeting/).

السري، حيث إنه من الطبيعي أن يتم إجراء التصويت في الاجتماع الإلكتروني بشكل مثالي من خلال الاقتراع السري.
ويجب في تلك الحالة أن يشير (إخطار الاجتماع) الموجه للمساهمين بوضوح إلى كيفية إجراء التصويت لكل مساهم قبل الاجتماع الافتراضي بغض النظر عن عدد الأسهم التي يمتلكونها.

د – يجب أن تكون تكاليف المشاركة في الاجتماع الإلكتروني على نفقة المساهم الخاصة، ما لم يقرر النظام الأساسي للشركة خلاف ذلك.

هـ – يتحتم أن يتضمن (إخطار اجتماع المساهمين الافتراضي) سواء تم إرساله بالبريد العادي، أو بالبريد الإلكتروني، جميع المعلومات الضرورية اللازمة للمساهمين للمشاركة الإلكترونية، ويجب أن يشار في الإخطار لعقد اجتماع المساهمين إلى الإجراء والموعد النهائي للمساهمين لاستخدام حقهم في التصويت قبل اجتماع المساهمين، أو المشاركة، وبيان طريقة التصويت في اجتماع المساهمين سواء من خلال الإرسال بالبريد العادي أو البريد الإلكتروني.
وتطبيقاً لما تقدم، فإذا كانت الشركة قد أرسلت بالفعل إخطاراً لاجتماع المساهمين لا يتضمن تفاصيل الاجتماع الإلكتروني، فإن الشركة ستحتاج إلى تعديل الإخطار، وإعادة إرساله مرة أخرى، بما في ذلك تفاصيل الاجتماع الإلكتروني الذي سيتم عقده.

و – يجب على الشركة التأكد من تواجد الموظفين الرئيسيين أثناء الاجتماع مثل (أمين سر الاجتماع) وغيره من موظفي الجهات الحكومية، فقد يكون هناك احتمال متزايد بأن هؤلاء الموظفين الرئيسيين قد لا يكونون قادرين على المشاركة في الاجتماع الافتراضي؛ بسبب اعتلال صحتهم، أو الحجر الصحي لهم بسبب تلك الجائحة، ولذا فيجب وضع خطط الطوارئ لمواجهة مثل هذا الحدث.

ز – ينبغي على الشركة التأكد من توافر النصاب القانوني للمساهمين والواجب توافره لصحة الاجتماع في ظل الظروف الحالية، فيجب على الشركات توخي الحذر، للتأكد من أن عدد المساهمين المشاركين قد اكتمل به النصاب القانوني لصحة هذا الاجتماع، فوفقاً لقوانين الكثير من الشركات على مستوى العالم، لا يمكن أن يبدأ اجتماع المساهمين حتى يحضر من المساهمين العدد الكافي بما لا يقل عن ٢٥٪ من المالكين لرأس مال الشركة.

ح – يتعين أن يكون المساهم في الاجتماع الافتراضي يملك القدرة للتعبير عن معارضته (لأمين سر الاجتماع أو رئيس مجلس الإدارة)، وكذلك طرح عناصر

إضافية لجدول الأعمال، ومشاريع القرارات، قبل الاجتماع في غضون المهل الزمنية التي يحددها القانون، والطعن في قرارات اجتماع المساهمين، يجب تنظيم المشاركة عن بعد في اجتماع المساهمين بحيث يضمن ممارسة جميع المساهمين لحقوقهم.

ويثار التساؤل حول الدول التي تبنت نظام الاجتماع الافتراضي للشركات التي تقع داخل حدودها، فنجد أن هنالك العديد من الدول التي نظمت هذا الاجتماع، ومنها الدول الآتية:

- الولايات المتحدة الأمريكية(١٥):

إن اجتماعات المساهمين في موقع مادي (مكان مادي محدد) ظلت تعد النهج الأكثر شيوعاً للشركات الأمريكية، لكن في ظل جائحة فيروس (COVID-19) أصدرت أكثر من (أربعين ولاية أمريكية) الأوامر لاتباع التوصيات الصادرة من (منظمة الصحة العالمية) والتي منها الحد من التجمعات العامة، ولذلك فقد تواجه الشركات العامة في تلك الولايات في الوقت الحالي معضلة حول كيفية عقد اجتماعات المساهمين السنوية خلال العام ٢٠٢٠، ونتيجة لذلك فقد واصلت (هيئة البورصة والأوراق المالية الأمريكية) تعزيز مشاركة المساهمين من الاجتماعات السنوية الافتراضية، حيث قد قدمت بتوجيه إرشادات للشركات للسماح لها بعقد الاجتماعات الافتراضية بنوعيها، بما يضمن تعزيز مشاركة المساهمين، ولذا فمن المتوقع أن تتبنى العديد من الشركات اجتماعات مختلطة أو افتراضية كاملة في عام ٢٠٢٠، لاسيما وأن التطورات التكنولوجية قد سهلت استخدام الاجتماعات الافتراضية في السنوات الأخيرة، وبذلك تكون الاجتماعات الافتراضية والمختلطة ليست ابتكاراً حديثاً للشركات الأمريكية، هذا وقد أجاز قانون (ولاية ديلاوير) عقد اجتماع للمساهمين بتنسيق إلكتروني فقط منذ حوالي (عشرين عاماً)، حيث تسمح المادة ٢١١ من قانون الشركات في (ولاية ديلاوير) لمجلس الإدارة، إذا كان مصرحاً له بموجب عقد تأسيس الشركة أو من قبل

(١٥) Katayun I. Jaffari, Sarah B. Dannecker, Virtual Shareholder Meetings in the Time of COVID-19, April 27, 2020, Available at (https://www.law.com/thelegalintelligencer/2020/04/27/virtual-shareholder-meetings-in-the-time-of-covid-19/), Alexander T. Yarbrough, Jordan E. Hamburger, Virtual and Hybrid Shareholder Meetings in the Era of COVID-19: What Public Companies Need to Know, April 10, 2020, Available at (https://www.natlawreview.com/article/virtual-and-hybrid-shareholder-meetings-era-covid-19-what-public-companies-need-to).

لائحتها الداخلية، بتحديد أي مكان لاجتماع المساهمين سواء أكان مادياً أم عن بُعد، لكنه لا يمكن عقد الاجتماع عن طريق (الاتصال عن بُعد)، إلا إذا تحققت ثلاثة شروط، وهي على النحو التالي:

الشرط الأول: يجب على الشركة التحقق من شخصية المساهم، والسماح له بالتصويت في الاجتماع عن بُعد سواء بشخصه أو الوكيل عنه.

الشرط الثاني: يجب على الشركة تنفيذ تدابير معقولة لتزويد المساهمين أو الوكلاء عن المساهمين بالإجراءات التي سيتم اتباعها في الاجتماع، وكيفية التصويت على المسائل التي يتم عرضها على المساهمين، بما في ذلك منحهم فرصة كافية للاطلاع على إجراءات الاجتماع.

الشرط الثالث: إنه في حالة تصويت أي حامل أسهم، أو وكيل عنه، أو اتخاذ أي إجراء في الاجتماع الافتراضي، يتعين على الشركة الاحتفاظ بسجلات خاصة لمثل تلك الإجراءات.

وكذلك يسمح (قانون الشركات في ولاية نيويورك) لمساهمي شركات نيويورك غير الحاضرين فعلياً في اجتماع الجمعية العامة، بالمشاركة عبر الاتصال الإلكتروني، فهو يسمح بذلك بعقد الاجتماعات الافتراضية المختلطة، لكن لا يأذن صراحة بالاجتماعات الافتراضية الكاملة، هذا وقد أصدر (حاكم ولاية نيويورك أندرو كومو) الأمر التنفيذي رقم ٢٠٢ في ٢٠ مارس ٢٠٢٠ لتخفيف هذه القيود، وذلك فيما يتعلق بوجوب عقد اجتماعات المساهمين في موقع مادي.

وكذلك يسمح (قانون الشركات في ولاية كاليفورنيا) للشركات بعقد اجتماعات افتراضية، شريطة أن يوافق جميع المساهمين على عقد مثل هذا الاجتماع، وقد يكون لمثل هذا الشرط أثر محتمل في منع عقد مثل هذا الاجتماع لشركة كاليفورنيا من منظور عملي، حيث سيكون من الصعب على جانب كبير من الشركات الامتثال لهذا المطلب، ونتيجة لذلك أصدر (حاكم ولاية كاليفورنيا جافين نيوسوم) الأمر التنفيذي رقم (N-40-20) في ٣٠ مارس ٢٠٢٠ بالتعليق المؤقت لشركات كاليفورنيا من الحصول على موافقة جميع المساهمين لعقد اجتماع افتراضي.

وعلى الرغم من سماح بعض الولايات الأمريكية للشركات بعقد الاجتماعات الافتراضية، فإن بعض الولايات الأمريكية الأخرى . وهم في الواقع ثماني ولايات - لا تسمح بعقد اجتماعات افتراضية على الإطلاق، وهذه الولايات هي (ألاباما، ألاسكا، أركنساس، جورجيا، أيداهو، نيو مكسيكو، ساوث كارولينا، وساوث داكوتا).

- في دولة فرنسا(١٦):

أصدرت الحكومة الفرنسية في ٢٥ مارس ٢٠٢٠ القرار رقم ٣٢١ لسنة ٢٠٢٠ بشأن تكييف القواعد العامة لاجتماعات الأشخاص الاعتباريين (الشركات) بسبب جائحة فيروس (COVID-19)، وينص القرار على أنه: (في الحالات التي تكون فيها التجمعات الكبيرة محدودة أو محظورة لأسباب صحية، يجوز للشركات المدرجة في هيئة البورصة أن تقرر عقد اجتماعاتها السنوية (الجمعية العامة) دون حضور أي مساهم فعلياً، وفي تلك الحالة يجوز للمساهمين المشاركة والتصويت من خلال الطرق الأخرى الإلكترونية المتاحة، دون الحاجة إلى تغيير لوائحها الداخلية "النظام الأساسي").

ومن خلال هذا القرار يعتبر المساهمون المتصلون من خلال المكالمة الجماعية موجودين فعلياً، ولابد من توافر النصاب القانوني في تلك الاجتماعات، وذلك لصحة الاجتماع.

هذا وتسري هذه القواعد على الجمعية العامة العادية المنعقدة فيما بين الفترة (١٢ مارس ٢٠٢٠) حتى (٣١ يوليو ٢٠٢٠)، وفي حالة التمديد للطوارئ يكون الموعد أقصاه ٣٠ نوفمبر ٢٠٢٠.

هذا وبالإضافة إلى ما تقدم، في ٢٧ مارس ٢٠٢٠، قام الجهاز المختص بتنظيم السوق الفرنسية بالنص على الشروط الاستثنائية المطلوبة للمشاركة في الاجتماعات الافتراضية لعام ٢٠٢٠، وأكد أن التصويت الافتراضي من الممكن أن يكون عن طريق الوكيل، أو البريد العادي، أو البريد الإلكتروني، بالإضافة إلى ذلك أوجب على الشركات بث الاجتماع الافتراضي إن أمكن على موقع الشركة، ومنح الخيار للمساهمين لطرح الأسئلة على مجلس الإدارة سواء أكان السؤال شفهياً أم عبر البريد الإلكتروني.

- في دولة إيطاليا(١٧):

صدر قرار من الحكومة الإيطالية بتاريخ ٢٠٢٠/٣/١٧ م، يغطي المعايير التي يجب تطبيقها على جميع الاجتماعات العامة العادية أو الافتراضية، والتي تتم الدعوة

(١٦) Chris Rushton, Jeff Jackson, Marie Romer, Coronavirus Fears Impacting Annual Shareholder Meetings (Updated), March 6, 2020, Available at (https://www.glasslewis.com/s-fears-impacting-annual-shareholder-meetings/).

(١٧) Chris Rushton, Jeff Jackson, Marie Romer, Coronavirus Fears Impacting Annual Shareholder Meetings (Updated), March 6, 2020, Available at (https://www.glasslewis.com/s-fears-impacting-annual-shareholder-meetings/).

إليها حتى ٣١ يوليو ٢٠٢٠ (أو في أي تاريخ لاحق، إذا كان سيتم تمديد حالة الطوارئ عقب ذلك)، وينص القرار على ما يلي: (يمكن للشركات أن تسمح للمساهمين بالتصويت بالوكالة، أو التصويت بالبريد العادي، أو المشاركة عبر الوسائل الإلكترونية، حتى في حالة عدم وجود مثل هذه الأحكام في اللوائح الخاصة بالشركات (النظام الأساسي) بشأن صحة عقد اجتماع افتراضي كامل، وذلك طالما كان من الممكن تحديد هوية المشاركين بوضوح، وكذلك تسجيل تصويتهم، وذلك دون الحاجة إلى تواجد من يرأس الاجتماع، وأمين سر الجمعية العامة في نفس المكان الفعلي).

ويتضح من هذا النص، أنه قد تم من خلال هذا القرار السماح بحضور اجتماعات المساهمين عن بُعد، أي من خلال الصوت، أو التداول بالفيديو، ومع ذلك فقد كانت الشركات الإيطالية تعمل على صياغة اللوائح الداخلية لها وفقاً لذلك، وحتى يتم عقد الاجتماع بشكل صحيح، يجب أن يكون شخصان من المساهمين على الأقل حاضرين فعلياً في نفس مكان الاجتماع، وهذان الشخصان هما (من يرأس الجمعية العامة، وأمين سر الجمعية العامة)، وهما اللذان يوقعان على محاضر جلسات الاجتماع.

هذا وفي ظل الظروف المحيطة بجائحة فيروس (COVID-19)، فقد وجد مجلس كتاب العدل في ميلانو (السلطة الإيطالية الأكثر نفوذًا فيما يتعلق بالممارسة وتفسير قانون الشركات) أن أغلب اللوائح الداخلية للشركات تتطلب حضوراً متزامناً لكل من (من يرأس الجمعية العامة، وأمين سر الجمعية) في اجتماع المساهمين؛ وذلك لأنه عقب اجتماع الجمعية العامة يجب إعداد محضر الاجتماع، وتوقيعه منهما فوراً عقب الاجتماع، لكن في الوقت الحالي يجب أن لا تمنع المواد القانونية في ظل تلك الجائحة من عقد اجتماع المساهمين من خلال المشاركة عن بعد لجميع المساهمين (بما في ذلك الرئيس والأمين)، على أن يتم إعداد محضر اجتماع المساهمين وتوقيعه في وقت لاحق.

- في ألمانيا(١٨):

نظراً لأن شركات المساهمة الألمانية تتطلب من المساهمين الحضور شخصياً في اجتماع الجمعية العامة السنوي وذلك مرة واحدة في العام على الأقل، وذلك

(١٨) Jan Bauer Holger Hofmeister Matthias Horbach Ruediger Schmidt-Bendun, Germany Introduces Virtual General Meetings for Public Companies, April 3, 2020, Available at (https://www.skadden.com/insights/publications/2020/04/germany-introduces-virtual-general-meetings).

لصدور قرار بتوزيع الأرباح السنوية لمساهميها، هذا وإن الاجتماع في الوقت الحالي مع القيود المفروضة على التواصل الاجتماعي بسبب جائحة فيروس (COVID-19)، قد يشكل قيداً كبيراً على اجتماع المساهمين في الشركات الألمانية، ونتيجة لذلك فقد أجلت العديد من الشركات العامة الألمانية الكبيرة اجتماعاتها العامة السنوية، ومع ذلك فإن هذه التأخيرات تضع الشركات في مواقف صعبة، وبذلك فيمكن أن تكون الاجتماعات العامة (الافتراضية) حلاً مناسباً، فيمكن أن تقرر مجالس إدارة الشركات بالفعل عقد الاجتماعات السنوية إلكترونياً، وكذلك السماح للمساهمين بالمشاركة والتصويت إلكترونياً، بالإضافة إلى ذلك يمكن لأعضاء مجلس الإدارة المشاركة عن طريق الهاتف، أو التداول بالفيديو، ومع ذلك لا ينطبق هذا إلا إذا كان النظام الأساسي للشركة ينص على منح مجلس الإدارة سلطة القيام بذلك، ومن الناحية العملية لا تحتوي معظم الأنظمة الأساسية للشركات الألمانية على مثل هذا التفويض، وبالتالي فإنه قبل تلك الجائحة لم تكن الاجتماعات العامة الافتراضية للمساهمين شائعة بكثرة في دولة ألمانيا.

كما أنه قد تكون الأزمة الحالية بمثابة تغيير لما كان متبعاً في عقد اجتماع الجمعية العامة، حيث سمح قانون فيروس (COVID-19) الصادر في ألمانيا في ٢٧ مارس ٢٠٢٠ من قبل الحكومة الاتحادية، بعقد اجتماعات عامة افتراضية بالكامل، وذلك اعتباراً من تاريخ ٢٨ مارس ٢٠٢٠، فقد تختار مجالس إدارة الشركات في الوقت الحالي عقد اجتماعاتها العامة دون حضور فعلي للمساهمين، أو وكلائهم، أو أعضاء مجلس الإدارة، حتى إذا لم يكن قد تم النص على صحة تلك الاجتماعات في اللائحة الداخلية للشركة، وتسري هذه القاعدة الجديدة حتى (٣١ ديسمبر ٢٠٢٠)، وقد يمكن تمديد هذا الموعد لسنة أخرى، إذا لزم الأمر.

على الرغم من أن قانون جائحة (COVID-19) قد سمح بعقد اجتماعات عامة افتراضية للمساهمين، إلا أن عقد مثل تلك الاجتماعات لا يزال يتطلب موافقة مجلس الإدارة في الشركة، بالإضافة إلى ذلك يجب تلبية الشروط الأساسية التالية:

الشرط الأول: يجب بث الاجتماع العام بأكمله على الهواء مباشرة (أي عبر البث)، ويجب كذلك أن يكون المساهمون قادرين على الإدلاء بأصواتهم إلكترونياً أو عن طريق وكلائهم.

الشرط الثاني: كما يجب أن يكون المساهمون قادرين على طرح الأسئلة في تلك الاجتماعات والاستماع إلى الأجوبة من أعضاء مجلس الإدارة، ومع ذلك تمنح القواعد الجديدة رئيس مجلس الإدارة السلطة التقديرية لتحديد الأسئلة التي سيتم الرد عليها،

ويمكن لمجلس الإدارة أيضاً أن يطلب تقديم جميع الأسئلة إلكترونيًا قبل الاجتماع العام بيومين على الأقل.

الشرط الثالث: أن يتمكن المساهمون الذين شاركوا في التصويت أثناء الاجتماع العام الافتراضي من أن يعترضوا على القرار ذي الصلة دون أن يكونوا حاضرين فعلياً (بموجب القواعد العامة في قانون الشركات، كان الحق في الاعتراض يتطلب حضوراً فعلياً).

الشرط الرابع: يتعين على مجلس الإدارة ورئيس الاجتماع (عادةً ما يكون رئيس مجلس الإدارة) وكذلك أمين سر الجمعية العامة، اللذين يسجلان محضر الاجتماع العام، أن يجتمعا فعلياً في مكان الاجتماع العام (أي لا يزال هناك حاجة إلى الاجتماع المادي لبعض الأشخاص).

وخلافاً لما تقدم، فقد يثار التساؤل حول ما يمكن أن تتخذه الشركة من إجراء قانوني إذا رغبت في عقد اجتماع افتراضي، وكان غير مسموح بعقده بموجب قانون الشركات في الدولة التابعة لها الشركة حتى في ظل تلك الجائحة، فنجد أنه إذا كان الاجتماع الافتراضي غير مسموح به بموجب قانون الشركات المعمول به في دول معينة، أو لوائح الشركة الداخلية (النظام الأساسي)، أو في ظل قانون الأزمات الصادر بسبب تلك الجائحة، وكانت الشركة ترغب في المضي قدماً لعقد اجتماع افتراضي، فيمكن للشركة في تلك الحالة الكائنة في تلك الدول أن تتقدم بطلب للحصول على حكم قضائي بعقد الاجتماع من المحكمة التجارية التابعة لها الشركة الراغبة في ذلك، ومن وجهة نظرنا فإن الشركات الكائنة في تلك الدول ستتمكن من التقدم بهذا الطلب، كما أن هذا سيلقى قبولاً لاسيما في ظل الظروف الحالية التي يمر بها العالم، فمن المرجح أن تنجح معظم الشركات في الحصول على حكم من المحكمة لعقد اجتماع افتراضي إذا لزم الأمر، هذا وأن الشركات التي تقرر التقدم بطلب للمحكمة ستحتاج كذلك إلى النظر في القرارات الأخيرة المتعلقة بإغلاق المحاكم، والتي تؤخر من صدور قرارات من المحكمة، في هذا الشأن في الوقت المناسب[١٩].

(١٩) Rima Ramchandani, David A. Seville, Aaron S. Emes, Thomas H. Yeo, Andrew Gray, Glen R. Johnson, Andrew J. Beck, Guillaume Lavoie, Janan Paskaran, Stephanie Stimpson, COVID-19 and AGM virtual meeting planning, March 16, 2020, Available at (https://www.torys.com/insights/publications/2020/03/covid-19-and-agm-virtual-meeting-planning).

المبحث الثاني
مدى اتباع مجلس الإدارة لقواعد حوكمة الشركات في ظل جائحة كورونا

قد يتسبب فيروس (Covid-19) في تحقيق معاناة إنسانية شديدة على مستوى العالم، كما أنه قد يخلق أكبر أزمة للصحة العامة في الذاكرة الحية الحديثة، وكذلك فقد يخلق أزمة اقتصادية كبيرة، تتمثل في خلق نوع من الركود الكبير للإنتاج العالمي، وانهيار للعديد من الأسواق العالمية، ويُطلب من مجاس إدارة الشركات، في جميع أنحاء العالم في تلك الظروف تصميم وإعداد استراتيجيات محددة للتعامل مع العواقب السلبية لتلك الأزمة، وينطبق هذا بشكل خاص على الشركات الصغيرة، والمتوسطة، والكبيرة، التي قد تتكبد خسائر اقتصادية هائلة، وقد أصبح استمرار وجودها أمراً مشكوكاً فيه(٢٠).

ومما لا شك فيه، أن تلك الجائحة قد طرحت قضايا معقدة، وغير مسبوقة للشركات العامة والخاصة على السواء، ويجب على مجلس الإدارة في أثناء تلك الظروف أن يقوم بتنفيذ التزاماته وواجباته القانونية على أكمل وجه نحو الشركة، كما يجب عليه التخفيف من تأثير تلك الجائحة على أعمال الشركة، وكذلك المحافظة على أرباحها قدر المستطاع، هذا ويجب على مجلس الإدارة أن يجري التشاور مع إدارة الشركة والمستشارين الماليين والقانونيين الخارجيين والمستشارين الآخرين كلما كان ذلك ضرورياً، كما يجب أن يعي مجلس الإدارة أنه يعد السلطة النهائية فيما يتعلق بالاستجابة للوباء، وأنه يمثل السلطة النهائية لصنع القرار، وتحديد جميع أهداف الشركة ويسعى إلى تحقيقها، وكذلك أنه المكلف بحماية مصالح المساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح (العملاء والموردين والدائنين والموظفين).

ومن خلال ما تقدم، نجد أن مجالس الإدارة تلعب دوراً حاسماً في قيادة شركاتها أثناء تلك الأزمة، ويجب عليها باستمرار أن تكون على أتم الاستعداد للاستجابة للوضع سريع التطور، ولأهمية دور مجلس الإدارة في تلك المرحلة الراهنة، فإنه طبقاً لمبادئ حوكمة الشركات، يقع عليه العديد من الالتزامات التي يجب عليه تنفيذها، وهي تتمثل في الالتزامات الآتية:

---

(٢٠) Leon Yehuda Anidjar, Directors Duty of Care in Times of Financial Distress Following the Global Epidemic Crisis (April 16, 2020), p1, Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=3577404).

أولاً – اجتماعات مجلس الإدارة الافتراضية:(٢١)

نظراً للبعد الاجتماعي بين الأفراد، والتدابير الأخرى التي تفرضها العديد من حكومات الدول في أغلب أنحاء العالم تطبيقاً لإرشادات منظمة الصحة العالمية، قد لا يكون من الممكن أن يجتمع أعضاء مجلس الإدارة، أو إحدى لجانه في موقع مادي، ونظراً لأن اجتماع مجلس الإدارة في الوقت الراهن يعد أمراً حتمياً وضرورياً، فإنه يجب على أعضاء المجلس أو أي من لجانه الالتقاء والاجتماع عبر الهاتف، أو عن طريق أي من وسائل الاتصال الإلكتروني الأخرى (الاجتماع الافتراضي)، وذلك بعد أن يقوم مجلس الإدارة بالتأكد من أن قانون الشركات في دولته، أو النظام الأساسي للشركة، أو حوكمة الشركة، تسمح لمجلس الإدارة أو إحدى لجان المجلس بالاجتماع عبر الهاتف أو إلكترونياً (الاجتماع الافتراضي)، وفي حالة إذا لم يكن الأمر كذلك، فإنه يجب تعديل النظام الأساسي لتغطية الاجتماعات الإلكترونية، وذلك حتى يمكن لمجالس إدارة الشركات الاستمرار في إدارة أعمالها، واتخاذ قرارات صحيحة وفعالة في عقد تلك الاجتماعات.

ونظراً لما تقدم، في الوقت الحالي تسعى قوانين الدول التي تصدر لمواجهة أزمة فيروس (Covid-19)، في أغلب دول العالم إلى تجاوز الحق في الحضور الشخصي، وكذلك المتطلبات التي تتطلب بحكم الواقع وجود العديد من أعضاء مجلس الإدارة في غرفة واحدة، ومن تلك الدول الآتي:

(٢١) Dirk Andreas Zetzsche, Linn Anker-S?rensen, Roberta Consiglio, Miko Yeboah-Smith, The COVID-19-Crisis and Company Law - Towards Virtual Shareholder Meetings (April 15, 2020), University of Luxembourg Faculty of Law, Economics & Finance,p21-22, Available at SSRN: (https://ssrn.com/abstract=3576707), Henry Nelson Massey, Michael J. Dunne, Brian W. Fischer, Key Corporate Governance Points For The Board Of A Privately Held Company Relating To The Covid-19 Pandemic, April 6, 2020, Available at (https://www.daypitney.com/insights/publications/2020/04/06-key-corporate-governance-points-covid19), Le-ann Campbell, Maintaining good corporate governance during COVID-19, 30 March 2020, available at(https://www.carson-mcdowell.com/news-and-events/maintaining-good-corporate-governance-during-covid-19), Robrecht Coppens, Corporate governance in times of COVID-19 - Impact on the functioning of board and shareholders meetings in Belgium, 22 APRIL 2020, Available at (https://www.loyensloeff.com/be/en/news/articles-and-newsflashes/corporate-governance-in-times-of-covid-19-impact-on-the-functioning-of-board-and-shareholders-meetings-in-belgium-n18783/).

١ – في دولة لكسمبورج:

نجد أنه في دولة لكسمبورج يلغي (قانون الأزمات) الذي صدر في ظل جائحة كورونا، تحت رقم ٧٦٧٣ لسنة ٢٠٢٠ أي أحكام في (النظام الأساسي للشركات) تتطلب الحضور المادي والشخصي لأعضاء مجلس الإدارة، ويسمح لمجلس إدارة الشركات في كيان لوكسمبورغ القانوني بعقد اجتماعات من دون الحضور المادي (الاجتماع الافتراضي).

٢ – في دولة إسبانيا:

نجد أنه في دولة إسبانيا يسمح (قانون الأزمات الصادر للتعامل مع جائحة كورونا) بموجب المرسوم الملكي بقانون رقم ٨ لسنة ٢٠٢٠ في ١٧مارس٢٠٢٠ بعقد اجتماعات مجلس إدارة الشركات، وكذلك عقد اجتماعات أي من لجان مجلس الإدارة عن طريق عقد (الاجتماع الافتراضي) من خلال (Video conferencing)، ويجب أن تعقد اجتماعات المجلس في تلك الحالة في موطن الشركة القانوني.

٣ – في دولة النرويج:

نجد أنه في دولة النرويج في ٢٧ مارس ٢٠٢٠، أقر البرلمان النرويجي قانونًا مؤقتًاً سمي بـ (قانون كورونا) يسمح بعقد اجتماعات مجلس الإدارة عبر الهاتف من خلال تطبيق معين، وكذلك من خلال (Video conferencing)، مع إلغاء الأحكام الواردة في عقد تأسيس الشركات، والتي لم تتضمن النص على صحة الاجتماع الافتراضي.

وخلافاً لما تقدم، فإن الوضع في الولايات المتحدة الأمريكية لا يحتاج إلى تشريع خاص للحكم بصحة عقد الاجتماع الافتراضي، فيعتد بشكل عام بصحة الاجتماع الافتراضي بحسب قانون الشركات الخاص بكل ولاية، فعلى سبيل المثال، (القانون العام للشركات لولاية ديلاوير)، يسمح بأن يشارك أعضاء مجلس الإدارة في اجتماع المجلس أو لجان المجلس عن طريق عقد المؤتمر من خلال تطبيق معين على الهاتف أو غيره من وسائل الاتصالات التي يمكن لجميع الأشخاص المشاركين في الاجتماع سماع كل منها الآخر، والمشاركة في هذا الاجتماع تعد بمثابة حضور شخصي في الاجتماع.

هذا ويجب على المجلس أن ينظر فيما إذا كان من المستحسن له (أو إحدى لجانه المشكلة من أعضاء مجلس الإدارة حسب الأصول)، خلال فترة تلك الجائحة، أن يجتمع بشكل أكثر تواتراً من أي وقت مضى؛ وذلك لضمان أن يشرف المجلس بشكل صحيح على أعمال وشؤون الشركة.

ويثار التساؤل حول ما يجب مراعاته في حالة عقد أعضاء مجلس الإدارة لاجتماع افتراضي، فنجد أنه يجب في حالة اجتماع مجلس الإدارة، أو أي من لجانه لعقد اجتماع افتراضي مراعاة الأمور الآتية:

١ – يجب أن يقوم رئيس مجلس الإدارة بإخطار أعضاء مجلس الإدارة بموعد عقد الاجتماع الافتراضي، ويجب كذلك مراعاة النصاب القانوني الواجب توافره في اجتماعات المجلس وكذلك لجانه في عقد تلك الاجتماعات.

هذا وقد تتعارض الحاجة في توجيه الإخطار باجتماعات المجلس أو أي من لجانه مع سرعة عقد اجتماع مجلس الإدارة أو أي من لجانه لمعالجة القضايا المتعلقة بتلك الجائحة، لذلك نجد أنه في كثير من الحالات، قد يتنازل أعضاء مجلس الإدارة أو أي من لجان المجلس بالتوقيع على تنازل كتابي عن توجيه الإخطار إليهم بحضور الاجتماع، ومع ذلك لا يمكن على وجه العموم التنازل عن شرط النصاب القانوني لاجتماعات مجلس الإدارة أو أي من لجانه.

٢ – جميع أعضاء مجلس الإدارة الذين يحق لهم تلقي إخطار بعقد الاجتماع لابد من موافقتهم الصريحة على عقد اجتماع المجلس أو أي من لجانه بهذه الوسائل.

٣ – يجب إعداد الترتيبات اللازمة بحيث يمكن للجميع سماع أي شخص آخر يتحدث.

٤ – يجب أن يتم تمرير محضر أي اجتماع على كل عضو للموافقة عليه للتأكد من أنه سجل صحيح للأعمال المتداولة.

هذا ويعد من الأهمية التحقق من سماح قانون الشركات في الدولة أو النظام الأساسي بعقد الاجتماعات الافتراضية.

ويثار التساؤل حول كيفية التوقيع على قرارات اجتماع مجلس الإدارة عن بُعد، فنجد أنه في الظروف الحالية غير المسبوقة، تطرح هنا مشكلة عملية أخرى، تتمثل في كيفية جمع التوقيعات لتلك القرارات التي تمت الموافقة عليها في الاجتماع الافتراضي، وكذلك التوقيع على محاضر الاجتماعات لكل مكالمة جماعية، وذلك لأنه قد لا يكون لدى كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة مكتب كامل مزود بأحدث طابعة، وماسحة ضوئية، وبالتالي يمكن أن تكون التوقيعات الإلكترونية بديلاً جيداً لتوقيعات الحبر الرطب، ويوجد هناك أشكال مختلفة للتوقيع الإلكتروني، وأكثر أشكال التوقيعات الإلكترونية شيوعاً النسخ الإلكتروني للتوقيع المكتوب بخط اليد، كما يوجد هناك العديد من منصات التوقيع الإلكتروني (مثل DocuSign, Adobe Sign) ومنصات إلكترونية أخرى يمكن من خلالها أن يتم تشفير توقيع العضو بوسائل تشفير معينة، ولا يتم التوقيع إلا من خلال العضو ذاته.

ويثار التساؤل في حالة إذا لم ينص النظام الأساسي للشركة، أو قانون الشركات في الدولة على صحة الاجتماع الافتراضي، ففي تلك الحالة يمكن لأحد أعضاء المجلس منح توكيل لعضو آخر في المجلس، مما يسمح بالحد من عدد المشاركين الشخصيين، ويمكن عقب ذلك إعطاء توجيهات التصويت إلى الوكيل بعد نقل وقائع الاجتماع إلى أعضاء مجلس الإدارة الغائبين قانونياً من خلال الوسائل البعيدة، ويمكن عقب ذلك تبني قرارات المجلس، بشرط موافقة أغلبية أعضاء المجلس، هذا وإن منح توكيل لأحد الأعضاء لتمثيل الأعضاء الغائبين في اجتماع مجلس الإدارة يعد حلاً آخر للتغلب على المشاكل العملية المتمثلة في توافر النصاب القانوني لصحة عقد اجتماع مجلس إدارة، ويتم انعقاده بشكل صحيح.

هذا وقد يتم تطبيق بعض القيود في حالة منح التوكيل من أحد الأعضاء، حيث لا يمكن منح التوكيل لتمثيل رئيس مجلس الإدارة في اجتماع مجلس الإدارة، ولا يكون التوكيل إلا لأعضاء المجلس فقط دون غيرهم، وبذلك لا يمكن منح توكيل لطرف ثالث بخلاف أعضاء مجلس الإدارة، علاوة على ذلك، يمكن للنظام الأساسي (وكثيراً ما ينص) على أن يحدد عدد معين من التوكيلات التي يمكن منحها لعضو واحد، حيث إنه يتطلب من مجلس الإدارة دائماً التداول أثناء الاجتماع، وتبادل الآراء، ولذلك يجب أن يتكون اجتماع مجلس الإدارة دائماً من عضوين على الأقل، ولا يمكن أن يمنح جميع الأعضاء توكيلاً لعضو واحد لعقد اجتماع مجلس الإدارة بنفسه.

ثانياً – دور المجلس في الأزمات:

أدى انتشار وباء الفيروس التاجي الجديد (COVID-19) إلى تعطيل الأسواق، والعمليات التجارية، وسلاسل التوريد في جميع أنحاء العالم، ويمثل انتشاره المستمر تحدياً غير مسبوق لمجالس الإدارة، حيث يتولى مجلس الإدارة الإشراف على أعمال وشؤون الشركة بوجه عام، وهذا يشمل تحديد الأهداف، والسياسات العامة للشركة، والإشراف على تنفيذ الإدارة لخطة عمل الشركة خلال أوقات الأزمات وتفشي تلك الجائحة، مما قد يجعل مجلس الإدارة في حاجة إلى تعديل مستوى إشرافه على الشركة، وكذلك أعماله، للتأكد من أنه يراقب بشكل صحيح المخاطر التي تواجه الشركة، وتقييم تأثير تلك الجائحة على أعمال الشركة، ومدى قدرتها على الاستمرار كشركة مستمرة، ومراجعة خططها الاستراتيجية والتجارية باستمرار.

ومن خلال ما سبق، نجد أنه يجب على مجلس الإدارة القيام بالأمور الآتية:

١ – إعداد ومراجعة خطة للاستجابة للأزمات(٢٢):

إن جائحة فيروس (COVID-19) تمثل أزمة عالمية، لذلك ستحتاج الشركات إلى اتخاذ إجراءات سريعة ومدروسة، استجابة للظروف المتغيرة، والحاجة إلى حماية استمرارية عمل الشركات على المدى الطويل، ولذلك يجب على مجالس إدارة الشركات أن تأخذ الوقت الكافي، إما لتطوير أو إعداد خطط وإجراءات جديدة لاستمرارية الأعمال، وكذلك من أجل بيان الكيفية التي من خلالها سيتم صنع القرارات؛ حيث إن وجود الخطط في تلك الحالة سيساعد في اتخاذ القرار المناسب، وفي الوقت المناسب.

ويثار التساؤل حول من يجب على مجلس الإدارة الاستعانة به في حالة مراجعة أو إعداد خطة الاستجابة للأزمات، فنجد أنه إذا كان لدى الشركة خطة استجابة للأزمة، فيجب على مجلس الإدارة في تلك الحالة تقييم ما إذا كانت الخطة كافية لمعالجة المخاطر التي تشكلها تلك الجائحة، وما إذا كان ينبغي تعديل الخطة للاستجابة للأزمات، لمعالجة المخاطر الناجمة عن انتشار الوباء، وإذا لم يكن لدى الشركة خطة للاستجابة للأزمات، فيجب على مجلس الإدارة أن يقوم بإعداد الخطة، من خلال تشكيل فريق الاستجابة للأزمات (ويتكون هذا الفريق من أعضاء مجلس الإدارة والمستشارين الخارجيين، كما يجب أن يضم فريق الاستجابة للأزمات أشخاصاً من خلفيات وخبرات مختلفة)، وذلك لضمان تغطية جميع جوانب الوباء ومعالجة تأثيره على الأعمال، وكذلك لتقييم مدى مواجهة تلك الجائحة، هذا وسيحتاج المجلس كذلك إلى الانخراط في مناقشة ذات مغزى مع جهة الإدارة فيما يتعلق بنقاط الضعف التي ربما لم يتم أخذها في الاعتبار بالكامل من قبل الإدارة في إعداد خطة الاستجابة للأزمات وتحديد وإدارة المخاطر الرئيسية للشركة، ويجب أن يراجع المجلس مع

(٢٢) Henry Nelson Massey, Michael J. Dunne, Brian W. Fischer, Key Corporate Governance Points For The Board Of A Privately Held Company Relating To The Covid-19 Pandemic, April 6, 2020, Available at (https://www.daypitney.com/insights/publications/2020/04/06-key-corporate-governance-points-covid19), Andrew MacDougall, Lawrence E. Ritchie, John M. Valley, Board oversight during the COVID-19 pandemic: A checklist for directors, Apr 6, 2020, Available at (https://www.osler.com/en/blogs/risk/april-2020/board-oversight-during-the-covid-19-pandemic-a-checklist-for-directors), Jeremy Waitzman, Etahn Cohen, COVID-19 & the Corporate Director: Key Duties & Actions, April 1, 2020, Available at (https://www.financialpoise.com/covid-19-coronavirus-director-duties/), Olayimika Philips, Coronavirus: Corporate governance and business sustainability, Apr 1, 2020, Available at (https://businessday.ng/uncategorized/article/coronavirus-corporate-governance-and-business-sustainability/).

الإدارة المخاطر الرئيسية التي تواجه الشركة، وتقييم ومراقبة جهود الإدارة لتحديدها وتحديد أولوياتها وإدارتها، خلال الوباء.

هذا ويعد من ضمن خطة الاستجابة للأزمات أن تكون المجالس على استعداد للتعامل مع السيناريوهات التي يكون فيها أحد أعضاء الإدارة العليا الرئيسيين مثل (الرئيس التنفيذي، المدير المالي، ورؤساء الأقسام) مصاباً بالفيروس التاجي (COVID-19)، ويكون عاجزاً نتيجة لذلك عن ممارسة مهامه، فيمكن التخفيف من هذا الخطر من خلال وضع خطط تعاقب لمناصب الإدارة العليا الرئيسية.

ويثار التساؤل حول ما يجب مراعاته في إعداد خطة الاستجابة للأزمات، فنجد أنه ومن ضمن ما يجب مراعاته في إعداد خطة الاستجابة للأزمات، الأمور الآتية:

(أ) إعداد أماكن العمل على وجه صحي:

تمثل جائحة فيروس (COVID-19) تحديات كبيرة لعمليات الشركات العادية في مكان العمل، حيث دعت السلطات الصحية في أغلب الدول إلى التباعد الاجتماعي والمادي، ومع ذلك لا يزال مجلس إدارة الشركة ملتزماً بمواصلة تشغيل أماكن العمل على نحو آمن، وذلك وفقاً للوائح الصحية المعلن عنها، وبالتالي يجب على مجالس إدارة الشركات التأكد من وضع خطة استجابة مناسبة عند اتباع التوجيهات الحديثة من السلطات الصحية في مكان العمل، في ضوء تلك الجائحة، كما يجب توفير تنظيف وتعقيم إضافي في مكان العمل.

(ب) حماية الموظفين بالشركات:

كذلك ومن ضمن ما يجب مراعاته في إعداد خطة الاستجابة للأزمات حماية الموظفين، فيجب على الشركات أن تظل ملتزمة بالالتزامات القانونية المتعلقة بالتعويضات الخاصة بالموظفين، ومكافحة التمييز، فأولاً وقبل كل شيء، يجب على مجلس إدارة الشركة تبني أو مراجعة الخطط الخاصة بمعالجة التأثير على سياسات الشركة الحالية بالنسبة للموظفين، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، الإجازات المرضية، وإجازة الوضع، الإعداد والتكيف لزيادة الغياب لبعض من الموظفين بسبب المرض المحتمل والعزلة الذاتية، وعمل بعض الموظفين في المنزل من خلال التواصل على مستوى الشركة، ولذلك فيجب مراجعة وتحسين قدرات تكنولوجيا المعلومات، عند الضرورة، لضمان وصول الموظفين إلى المعلومات والدعم التقني الذي يحتاجونه لأداء وظائفهم التي قد تكون صعبة حتى إذا كان بإمكانهم العمل من المنزل، نظراً لزيادة الاستخدام العالمي لشبكة الإنترنت، وكذلك إعداد السياسات الجديدة التي تتيح لموظفي الشركة معرفة ما يجب عليهم فعله إذا كانوا مرضى

بالفيروس أو يشعرون بالإصابة بالفيروس، من خلال الاتصال بالشركة لمعرفتها بظهور الأعراض عليهم، وفي تلك الحالة توجههم الشركة إلى أين يذهبون، وكذلك ماذا يجب على باقي موظفي الشركة فعله إذا كان إيجابياً لفيروس (COVID-19) وكانوا مخالطين للموظفين المصابين بالفيروس، وكذلك يجب مراقبة تاريخ سفر الموظفين، وأي شروط عزل يجب اتباعها عقب هذا السفر.

هذا ويجب مراعاة الحد من الاتصال الجسدي بين الموظفين من خلال تشجيع الاجتماعات الإلكترونية، والهاتفية، ويجب تسليط الضوء على تفاصيل الاتصال لأعضاء الفريق الرئيسي، كما يجب ضمان توفير نظم تكنولوجيا المعلومات الملائمة للموظفين لتمكين عملية التواصل عن بُعد.

كما يجب مراعاة أن هناك خطر متزايد من أن الموظفين الرئيسيين قد يصبحون عاجزين، ربما لفترة طويلة من الوقت، مما يفرض حاجة شديدة إلى التخطيط لتعاقب الموظفين في الأدوار الرئيسية.

كما يجب مراعاة أن بعض الشركات قد تكون معرضة لخطر الإغلاق إذا كانت نسبة كبيرة من القوى العاملة (الموظفين) غير راغبة أو غير قادرة على الذهاب إلى العمل، وسيشعر الموظفون بالقلق حيال فقدان الوظائف وتخفيض الرواتب، حيث سيؤثر انخفاض أسعار الأسهم على قيمة ما يمتلكه الموظفون لأسهم في الشركة، وكذلك على الحوافز طويلة الأجل؛ ولذلك سيكون من الضروري تحديد ومراعاة الأمور التالية:

(ج) إدراج خطة فرعية:

يجب تضمين خطة الاستجابة للأزمات خطة فرعية لاستئناف الأعمال في حالة إعادة الأمور إلى مسارها الصحيح بأسرع ما يمكن وبكفاءة.

(د) مراعاة مخاطر انخفاض سلسلة التوريد:

نحن نعيش في عالم مترابط، في ظل نقل سريع واتصالات أسرع، مما يؤدي إلى سلاسل التوريد التي تشتت جغرافياً، وقد أدى إغلاق الحدود، والإغلاق القسري لبعض المناطق في جميع أنحاء العالم إلى اختبار مدى إعداد الترتيبات في حالة انخفاض التوريدات، حيث كشفت هشاشة توافر البدائل، ولذلك سيحتاج مجلس الإدارة في حالة إعداد خطة الاستجابة للأزمات إلى معرفة ما إذا كانت الشركة قد حددت مورديها الرئيسيين، وموردیها الفرعيين، وما إذا تم تحديد البدائل لمواصلة دعم التشغيل.

(هـ) مراعاة تبني التكنولوجيا الحديثة في العمل:

أدى التباعد الاجتماعي والحاجة إلى العزلة إلى تسريع تبني النظام التكنولوجي

للسماح بالتواصل عن بُعد، وسيحتاج مجلس الإدارة حالة إعداد خطة الاستجابة للأزمات إلى اعتماده على طرف ثالث وهم مقدمو الخدمة، وكذلك إلى معرفة مكان الاحتفاظ بالبيانات المهمة، أو الوصول إليها، وما إذا كانت محمية بشكل كاف ضد الاختراق لأولئك الذين يتطلعون إلى استغلال نقاط الضعف في الممارسات الأمنية، وسيساعد ذلك الموظفين الذين يعملون من المنزل ويستخدمون الأجهزة الشخصية للوصول إلى أنظمة تكنولوجيا المعلومات الأساسية.

(و) الإلمام بالتغييرات القانونية المستمرة:

القواعد القانونية تتغير في ظل تلك الجائحة غالباً بشكل يومي، فقد مارست الحكومات سلطات طوارئ واسعة النطاق، بهدف تعزيز التباعد الاجتماعي، وتلبية احتياجات الأفراد المتضررين، بما في ذلك فرض إغلاق الشركات، على الرغم من أنه يمكن تنفيذ التغييرات بسرعة، إلا أن أي تعويض عن أي ضرر يحدث سيكون بطيئًا، على الإطلاق، ويمكن لهذه التغييرات أن يكون لها تأثيرات كبيرة على المدى الطويل.

(ح) مراجعة مدى استمرارية العمل مع مخاطر الطوارئ:

يجب على مجلس الإدارة إعادة تقييم مدى استمرارية العمل الحالي وبشكل دوري، وتكييفه في ضوء التغيير السريع الذى يحدث، ولذلك فيجب مراجعة الخطط العامة لاستمرارية الأعمال، وتعديلها بما في ذلك تدابير الاستجابة بشكل خاص لوباء فيروس (COVID-19)، وذلك كحد أدنى لضمان مراعاة خطة الاستجابة للأزمات وللمخاطر المحتملة لتعطيل سلاسل التوريد، والإنتاج، والتوظيف، والسيولة المالية، والوصول إلى التكنولوجيا، واحتمال عدم توفر الموظفين الرئيسيين.

ونظراً لما سبق، فتعد مراجعة مدى استمرارية العمل من ضمن خطة الاستجابة للأزمات، خطوة مهة جداً لكل شركة، وتعد كذلك هدفاً رئيسياً لمجلس الإدارة، حيث ستساعد خطة استمرارية عمل الشركة على توقع، ومنع، وتخفيف، وإدارة المخاطر، التي تأتي مع تعطل الأعمال خلال فترة الطوارئ، هذا في حين أن بعض الظروف الصعبة مثل الركود، والانهيارات الاقتصادية، وعدم الاستقرار السياسي، عادة ما تكون متوقعة بشكل معقول، فقد تكون غير متوقعة في بعض الأحيان عند حدوث الوباء أو تفشي الأمراض، ويمكن أن تسبب صعوبات لا حصر لها، قد تؤدي إلى زوال الشركة.

وفي حالة الاستمرارية في عمل الشركة، فإن الخطوات التي سيتم اتخاذها للاستجابة للمخاطر التي تسببها حالة الطوارئ ستساعد على جعل الشركة تتمتع بالمرونة بعد أن خططت مسبقاً لاستدامتها واستمراريتها على الرغم من الظروف

المحيطة، علاوة على ذلك، يضمن وجود استمرارية الأعمال استمرار تلبية التزامات الشركة تجاه أصحاب المصلحة، وخاصة عملاءها، وموظفيها، على الرغم من وجود حالات طوارئ.

وفي حالة استمرارية الشركة في العمل يجب مراعاة العمل عن بُعد، والاجتماعات الافتراضية، والوسائل البديلة لتقديم الخدمات، وقضايا تعويض الموظفين حيث يتعين على الشركة إيقاف العمل.

مما لا شك فيه أن مزايا الاستمرارية في العمل على الرغم من تلك الجائحة عديدة، حيث إنها تمنح الشركة المرونة والقدرة الفورية على التكيف المطلوب أثناء الطوارئ، بالإضافة إلى ذلك فإن قدرة الشركة على إدارة شؤونها بأقل قدر من الاضطراب التشغيلي أثناء حالة الطوارئ يقطع شوطاً كبيراً في جذب ثقة المستثمرين، والاحتفاظ بها، علاوة على ذلك، يمنح الشركة ميزة تنافسية على منافسيها الذين لم يكونوا مستعدين أو غير قادرين على العمل خلال فترة الطوارئ.

هذا ويجب على مجلس الإدارة مراجعة وفهم خطة إدارة الأزمات، والقيام بأي تغييرات في ضوء جائحة فيروس (COVID-19)، وأن يتأكد من أنه قد تم تحديد الأشخاص المناسبين والذين لديهم القدرة والحكمة على معالجة الأزمة بطريقة توازن بين توافر الاحتياجات اللازمة لمنافسة الشركة لباقي الشركات، والحفاظ على سمعة الشركة، وبين التقليل من المسؤوليات القانونية.

٢ – إعادة النظر في الموارد والمستحقات المالية للشركة:(٢٣)

إن جائحة COVID-19 لها تأثير عميق على العمليات التجارية وتوقف السفر، والعديد من الشركات ستصبح غير قادرة على تقليص الإنفاق، وقد تواجه نفقات

(٢٣) Henry Nelson Massey, Michael J. Dunne, Brian W. Fischer, Key Corporate Governance Points For The Board Of A Privately Held Company Relating To The Covid-19 Pandemic, April 6, 2020, Available at (https://www.daypitney.-com/insights/publications/2020/04/06-key-corporate-governance-points-covid19), Kristine M. Di Bacco, Marko Trivun, Brook Wong, 11 governance considerations for startup boards of directors during COVID-19, April 29, 2020, available at (https://www.torys.com/insights/publications/2020/04/11-governance-considerations-for-startup-boards-of-directors-during-covid-19), Andrew MacDougall, Lawrence E. Ritchie, John M. Valley, Board oversight during the COVID-19 pandemic: A checklist for directors, Apr 6, 2020, available at (https://www.osler.com/en/blogs/risk/april-2020/board-oversight-during-the-covid-19-pandemic-a-checklist-for-directors).

تشغيل أعلى بكثير لأنها تسعى جاهدة للحفاظ على بيئة آمنة لموظفيها وعملائها، ومع استمرار هذا الوضع، يجب على مجلس الإدارة فهم وتقييم تأثير الوباء على القوة المالية للشركة، فعلى سبيل المثال، يجب على مجلس الإدارة مراقبة التدفق النقدي للشركة، والاحتياجات النقدية المتوقعة من رأس المال العامل للشركة، مثل سداد الديون المستقبلية الناتجة عن القروض، والنظر فيما إذا كانت التغييرات في أعمال أو سياسات الشركة الضرورية للاستجابة لتلك الجائحة كافية لسد الاحتياجات النقدية المتوقعة.

هذا ويجب على مجلس الإدارة العمل والتواصل مع إدارة الشركة للبقاء على اطلاع دائم ومستمر على وضع السيولة النقدية للشركة، حتى وإذا لم تتناقص الإيرادات المالية للشركة، حيث قد تتأثر السيولة المالية بطرق أخرى مثل تأخر سداد المستحقات التي للشركة على عملائها، أو حدوث تعطل في سلسلة التوريدات.

ونظراً لما تقدم، يجب أن يكون أعضاء المجلس على علم ودراية بالتدفق النقدي الذي تمتلكه الشركة، وأي إجراءات مالية سيتم اتخاذها وتكون قيد التنفيذ، وحيث إن الأمور يمكن أن تتغير بسرعة في زمن تلك الجائحة، فيجب على المجلس البحث عن تحديثات متكررة، وكذلك إعادة التفاوض على العقود، فيجب على مجلس الإدارة أن يعلم بأي جهود من قبل الإدارة لإعادة التفاوض على العقود التبادلية، فعلى سبيل المثال، العديد من الشركات المتأثرة بجائحة فيروس (COVID-19)، تعيد التفاوض بشأن عقود إيجار المقرات التجارية للشركة، حيث في حالات كثيرة، قد لا يتمكن ملاك تلك المقرات من طرد المستأجرين، أو العثور على مستأجرين جدد في الوقت الحالي؛ نظراً للتأثير غير المسبوق على الاقتصاد والنظام القانوني، ولذلك فقد يكون الملاك على استعداد تام لإعادة التفاوض على شروط الدفع مستقبلاً، أو تأجيل المستحقات التي على الشركة، أو تقديم إغاثة أخرى للحفاظ على الحقوق الحالية.

كما يجب على مجلس الإدارة النظر فيما إذا كانت هناك أي فرصة في السوق للحفاظ على المركز المالي للشركة فإذا وجدت هذه الفرصة كان من الواجب عليه أن يغتنمها، وقد يشمل ذلك عمليات الاندماج مع شركات أخرى، وكذلك عمليات الاستحواذ الاستراتيجية في ذات القيمة المنخفضة لبعض الشركات المعرضة للإفلاس، فهذه الاستراتيجية يجب بالطبع اتباعها بعناية ودقة، من خلال النظر في الظروف الحالية.

وأخيراً، سيعتمد بقاء الشركة على الموارد المالية التي يمكنهم الوصول إليها لدعم عملياتهم المستمرة، وقدرتهم على العمل في عالم ما بعد الوباء، بالإضافة إلى

ذلك، يجب على مجلس إدارة الشركة النظر في تأثير تلك الجائحة على التدفقات والسيولة النقدية، بما في ذلك ما إذا كان الانخفاض في التدفقات النقدية يتطلب تخفيضات في النفقات الرأسمالية المخطط لها أو الضرورية أو الاستثمارات الأخرى، علاوة على ذلك، قد تحتاج الشركات إلى مراعاة مدى توافر التغطية التأمينية لتغطية الخسائر والتقصير في التعاقدات، نظراً لأن شركات التأمين غالباً ما تستبعد الأوبئة من التغطية التأمينية، علاوة على ذلك، يجب على الشركات التي تعتمد على زيادة رأس المال لتمويل عملياتها، أن تأخذ في الاعتبار مدى ضعف الوصول إلى أسواق رأس المال في المستقبل.

٣ – مراجعة النظر في توزيع الأرباح:(٢٤)

يجب أن ينظر مجلس الإدارة فيما إذا كان من الضروري تأجيل الإعلان عن توزيع الأرباح، وفي حالة إذا كان قد تم الإعلان عن توزيع الأرباح بالفعل، فيجب النظر فيما إذا كان يمكن تأجيل دفع هذه الأرباح بموجب القانون المعمول به داخل الدولة، فمن المهم ملاحظة أنه إذا أصبحت الشركة معسرة أو دخلت في (مرحلة الإفلاس)، فقد تتحول التزامات، وواجبات أعضاء مجلس الإدارة، أو تتسع، لتشمل الدائنين للشركة.

ونظراً لما تقدم، فقد اشترطت بعض الدول على مجالس إدارة الشركات عدم توزيع أرباح أسهم الشركة للمساهمين، إلا بعد الحصول على موافقة المساهمين على ذلك في (الجمعية العامة)، وذلك على عكس (قانون الشركات في ألمانيا) حيث إنه يسمح لمجلس الإدارة أن يدفع للمساهمين نصف أرباحهم، دون اشتراط موافقة

(٢٤) Dirk Andreas Zetzsche, Linn Anker-S?rensen, Roberta Consiglio, Miko Yeboah-Smith, The COVID-19-Crisis and Company Law - Towards Virtual Shareholder Meetings (April 15, 2020), University of Luxembourg Faculty of Law, Economics & Finance,p23, Available at SSRN: (https://ssrn.com/abstract=3576707), Armand W. Grumberg, Francois Barriere, Pierre-Hadrien Darriet, Distribution of Dividends and Corporate Interest by French Companies During the COVID-19 Pandemic, April 9, 2020, Available at (https://www.skadden.com/insights/publications/2020/04/distribution-of-dividends-and-corporate-interest), Bruno Knechtsberger, Considerations for dividend distributions due to impact of COVID-19, 29/4/2020, Available at (https://www.tax-athand.com/article/13472/Austria/2020/Considerations-for-dividend-distributions-due-to-impact-of-COVID-19).

المساهمين على ذلك، وعلى نهج القانون الألماني عملياً لا توجد شركة تكون قد تبنت مثل هذا الحكم في نظامها الأساسي، لذلك فيسمح قانون الأزمات الألماني بتوزيع أرباح الأسهم التي سيتم دفعها من دون موافقة المساهمين بما يصل إلى نصف أرباح الشركة كما هو مبين في ميزانيتها العمومية، والأساس المنطقي وراء هذه الخطوة هو دعم مجلس إدارة الشركة في إدارة السيولة النقدية لدى الشركة لضمان عدم حدوث أزمة مالية لديها.

في الوقت الحالي، يدعو الفقهاء القانونيون والخبراء الماليون في جميع أنحاء العالم إلى اتباع نهج حصيف تجاه توزيع أرباح الأسهم، مع الأخذ في الاعتبار ضغط السيولة المحتمل، وكذلك الآثار الضارة على أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين، بسبب التوقف الجزئي أو الكامل لصفقات الكثير من الشركات، حيث في حالة الإعلان عن توزيع الأرباح من قبل مجلس الإدارة قبل الأزمة ولكن لم يتم دفعها بعد حتى حدوث الأزمة، ففي تلك الحالة ينبغي على مجلس إدارة الشركة الذي أعلن عن توزيع أرباح الأسهم أن يبحث من الناحية المالية فيما إذا كانت الشركة لديها فائض كافٍ للمضي قدماً في السداد، حيث إن الإعلان عن توزيع الأرباح غالباً ما يخلق علاقة مضطربة فيما بين المدين والدائن، ولذلك يجب أن تمنح الشركات فرصة من التروي لتحديد ما إذا كان يجب المضي قدماً في التوزيع، وكيفية ذلك التوزيع، وعلى مجلس إدارة الشركة أن يطلب المشورة من الخبراء المناسبين في ذلك الأمر؛ لأنه قد يتحمل المسؤولية الشخصية عن دفع الأرباح غير القانونية.

وتطبيقاً لما تقدم، ففي ٢٧ مارس ٢٠٢٠ أشار وزير الشؤون الاقتصادية والمالية الفرنسي (برونو لومير) إلى أن الشركات الفرنسية التي تستفيد من تدابير الدولة والتي تهدف إلى التخفيف من تداعيات جائحة فيروس (COVID-19) قد لا تتمكن من توزيع الأرباح على مساهميها هذا العام، وإذا فعلوا ذلك، سيطلب منهم سداد المساعدات المالية المدفوعة لها بغرامات، وتم وصف هذا الموقف بأنه (منطقي)، وفي ٢٩ مارس ٢٠٢٠ صدر قرار حكومي بإلزام الشركات المتضررة، من تطبيق قرارات الحكومة بحظر دفع أرباح الأسهم للمساهمين عن عام ٢٠٢٠، وذلك سيصبح حتمياً لتلك الشركات التي قامت بتأجيل دفع الضمان الاجتماعي، أو الاشتراكات الضريبية، وكذلك تلك التي حصلت على قروض مصرفية مضمونة من الدولة، ورداً على ذلك قامت العديد من الشركات بأحجام مختلفة ومن صناعات مختلفة . مثل شركات (Accor, ADP, Airbus, Altice, Arkema, Auchan Holdings, BNP

Paribas, Bouygues, Crédit Agricole, EDF, Engie, JCDecaux, Natixis, Orange, Safran, Société Générale, TF1, Thalès) بالإعلان عن عدم دفع أرباح الأسهم للمساهمين هذا العام.

والغرض الأساسي من هذا القرار في فرنسا، يظهر في مراعاة مصلحة استمرار الشركة التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار أولاً وقبل كل شيء، فمصلحة استمرار الكيان القانوني (الشركة) تمت مراعاتها في المادة (١٨٣٣) من القانون المدني الفرنسي، وتتضمن ذات السياق المادة L. 225-35 من القانون التجاري الفرنسي، حيث نصت على الالتزام بمراعاة مصلحة الكيان القانوني باعتباره الأولوية الأولى، حتى يتم على أساس ذلك تأجيل توزيع الأرباح إذا كان ذلك القرار يصب في مصلحة الشركة.

هذا وقد أرسل (البنك المركزي الأوروبي) و(هيئة مراقبة السوق المالية النمساوية) توصية عاجلة إلى البنوك التي يشرفان عليها للامتناع عن دفع أرباح السنة المالية الماضية٢٠١٩، كما دعا بعض السياسيين النمساويين إلى حظر توزيع الأرباح على الشركات التي تستخدم مساعدة الدولة نتيجة لتأثير فيروس (COVID-19)، مع أنه من حيث وجهة النظر القانونية، يجوز توزيع الأرباح على الرغم من استخدام الشركات مساعدات الدولة.

هذا والهدف من هذا الحظر هو الحد من توزيع الأرباح قدر المستطاع؛ من أجل الحفاظ على حقوق الملكية ومنع الإفلاس أو أية سيناريوهات مالية محتملة قد تشوه ميزان المدفوعات في السوق بسبب التحديات الناتجة عن تفشي تلك الجائحة.

ومن خلال ما سبق، نجد أن مجلس الإدارة يتمتع بسلطات واسعة في قرارات تحديد مبلغ الأرباح المقترح توزيعها على المساهمين، أو تخفيض هذا المبلغ، أو إلغاء توزيع الأرباح المقترح توزيعها سابقاً، ويجب أن يتخذ تلك القرارات بناء على البيانات المعروفة لديه، ومع ذلك من الضروري أيضاً أن يعيد المجلس تقييم قراراته بشكل دوري، من أجل تكييفها مع التطورات الجديدة بالقدر المطلوب، فيجب أن يشجع تطور جائحة فيروس (COVID-19) وتدابير الإغلاق المتخذة، في جميع الاحتمالات مجلس الإدارة على مراعاة الآثار الاقتصادية لعمليات الإغلاق، وبالتالي فقد أصبح دور مجلس الإدارة أكثر أهمية في الوقت الحالي، ويجب عليه التأكد من أن القرارات التي اتخذها المجلس في السابق تستمر في التطبيق إذا كانت لصالح الشركة، وإذا لم يكن الأمر كذلك فسوف يتحمل المسؤولية عن ذلك.

٤ – يجب أن يكون مجلس الإدارة على دراية بالمعلومات المتاحة لاتخاذ القرارات:(٢٥)

في ظل الاستجابة لوباء فيروس (COVID-19)، يجب على مجالس إدارات الشركات الحكيمة مواكبة التحديات والتعامل مع المعلومات المتاحة من أجل معالجة المخاطر المحتملة على أعمال وشؤون الشركة، ولذا فإنه يعد من الضروري خلال هذه الأوقات الصعبة أن تبقى مجالس الإدارة مرنة، ومستنيرة بشكل جيد؛ من أجل الاستجابة بسرعة للوضع المتطور. **وطبقاً لما تقدم**، فسيحتاج أعضاء مجلس الإدارة إلى أن يكونوا على دراية لفهم (الحقائق على الأرض بشأن التأثير المتطور للوباء)، سواء في البيئة الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، وكذلك في سياق العمل على وجه التحديد، وذلك من أجل الاستجابة بفعالية للظروف المتغيرة، كما سيحتاج أعضاء مجلس الإدارة إلى تزويده بجميع المعلومات ذات الصلة بالجائحة، ويمكن لإدارة الشركة المساعدة من خلال الإحاطة بالمستجدات المنتظمة، وتقديم التقارير إلى مجلس الإدارة بشأن التطورات الجديدة، وكذلك يجب على مجلس الإدارة تتبع التقارير حول آثار الوباء في دول العالم، وتبادل المعرفة مع الخبرات الخاصة، وتجارب الآخرين بشأن التعامل مع تلك الجائحة.

هذا ويجب أن يكون مجلس الإدارة على (علم ودراية بالمبادرات الحكومية) المتخذة للتخفيف من آثار جائحة فيروس (COVID-19)، فقد أطلقت العديد من الحكومات والبرلمانات حول العالم مجموعة غير مسبوقة من الإجراءات لتخفيف العبء على الشركات، ولسد اختناقات السيولة النقدية، ومن تلك الإجراءات المساعدة المالية،

(٢٥) Al Wiens, Michael Rennie, Sanjeev Patel, Sarim Ali, COVID-19: Corporate Governance and Disclosure Guidance for Public Corporations, March 31, 2020, Available at (https://www.wildlaw.ca/resource-centre/legal-updates/2020/covid-19-corporate-governance-and-disclosure-guidance-for-public-corporations/), Andrew MacDougall, Lawrence E. Ritchie, John M. Valley, Board oversight during the COVID-19 pandemic: A checklist for directors, Apr 6, 2020, available at(https://www.osler.com/en/blogs/risk/april-2020/board-oversight-during-the-covid-19-pandemic-a-checklist-for-directors), Bernd R. Mayer, Michael Albrecht, Julian von Imhoff, COVID-19: Germany Update - Management Duties During the Crisis, April 21, 2020, Available at (https://www.skadden.com/insights/publications/2020/04/covid19-germany-update-management-duties), Dominic McCahill, Peter Newman, James D. Falconer, UK Directors COVID-19 Update, April 3, 2020, Available at (https://www.skadden.com/insights/publications/2020/04/uk-directors-covid19-update).

مثل القروض المدعومة من الدولة، والإعفاءات الضريبية، بالإضافة إلى ذلك تقوم بعض التغييرات التشريعية بالتعديل في المبادئ القانونية القائمة، أو حتى تغييرها بما في ذلك في قانون العقود، والإفلاس، فقد تخلق هذه التغييرات خيارات جديدة تماماً للشركات، ولذلك يجب أن يكون مجلس الإدارة على دراية بالتدابير الجديدة من أجل الاستفادة منها على أفضل وجه ممكن، كما أن معرفة ما تستلزمه الإجراءات لا تسمح فقط باتخاذ قرارات اقتصادية أفضل، ولكنها تسمح كذلك لمجلس الإدارة بالتصرف على أساس المعلومات الكافية وتحقيق الملاذ الآمن.

ومن خلال ما سبق، فيعد جمع المعلومات الوسيلة التي يستطيع من خلالها مجلس الإدارة اتخاذ القرارات والإجراءات السريعة، استجابة لهذا الوباء، وتكون لتلك القرارات القدرة على التأثير المادي على جميع أصحاب المصلحة، وكذلك التأثير على العلاقات التجارية سواء على المدى القريب أو البعيد، ويجب ألا ينظر مجلس الإدارة وفريق الإدارة الفعال في التأثير قصير المدى الحالي لوباء فيروس (COVID-19) فحسب، بل يجب كذلك أن ينظروا إلى المدى الطويل بالنسبة لأي قرارات يتم اتخاذها استجابة لتلك الجائحة؛ وذلك بهدف إعداد المسار الطبيعي للعودة إلى العمليات الطبيعية.

هذا وإن أعضاء مجلس الإدارة والمديرين الإداريين للشركات، سيصبحون مكلفين في الوقت الحالي بضرورة اتخاذ قرارات رئيسية بسرعة، وسيتعرضون في ذلك لضغوط كبيرة لتحقيق النجاح، مثل تعاملهم مع الضغوط المحتملة من الموردين، والركود في الطلب على منتجاتهم الخاصة، بالإضافة إلى ذلك عدم قدرة الشركة على الاستفادة الكاملة من القوى العاملة، أو قد تفقد بعض الموظفين المرضى مؤقتاً، ولذلك فإنه نتيجة كثرة تلك الضغوط، سيصبح عامل الوقت ثميناً، وسيضطر مجلس الإدارة إلى المفاضلة بين التعامل مع خطط العمل الفورية والسريعة، وكذلك إلى التواصل مع أصحاب المصلحة، حيث التواصل يعد أحد المجالات التي يمكن أن يقدم فيها مجلس الإدارة مساعدة قيمة، فيمكنه أن يتولى مهمة التفاعل مع المساهمين، أو الحكومات، أو أصحاب الديون، أو الموظفين، أو العملاء الرئيسيين.

هذا ويجب على مجلس الإدارة وهو بصدد صنع القرارات أن يستعين بأهل الخبرة من إدارته، حيث يوجد لدى الشركة العديد من المديرين الذين لديهم خبرة في شتى المجالات، وبالتالي يمكن لهؤلاء المديرين أن يتعاونوا مع مجلس الإدارة في صنع القرارات التي تخص استجابة الشركة لذلك الوباء، ويمكن لأولئك الذين لديهم خبرة مالية عميقة، مثل رؤساء لجان المراجعة، تقديم الدعم في حالة الاجتماع مع

وكالات التصنيف الائتماني، أو أصحاب الديون، هذا وقد يتطلب ذلك الأمر من المديرين إبداء آراء مدروسة بناءً على جميع المعلومات المادية المتاحة لديهم بشكل معقول، سواء داخلياً من الإدارة، ولجان مجلس الإدارة، وسجلات الشركة، أو خارجياً من الخبراء الخارجيين أو غيرهم من المهنيين، والواقع أن أهمية مشاركة المديرين في اتخاذ القرارات تزداد بسبب المخاطر المتزايدة، والحاجة إلى اتخاذ قرارات أسرع نتيجة للتأثير المالي المباشر لتلك الوباء، وكذلك لاتخاذ قرار مستنير وعلى علم ودراية، وكذلك اتباع أفضل طريقة للحصول على تلك المعلومات بسرعة وكفاءة.

ويثار التساؤل حول مدى مسؤولية مجلس الإدارة عن القرارات عالية المخاطر، فنجد أن القرارات عالية المخاطر تستحق ضمانات إضافية، فيجب حماية تلك القرارات التي تحتوي على إمكانية عالية لحدوث المخاطر، والتي يجب اتخاذها في ظل ظروف غير مستقرة بشكل غير عادي، حيث في حالة حدوث خطأ ما، فإن استبعاد وامتناع المسؤولية نحو مجلس الإدارة يكون أكثر أماناً منذ البداية، على سبيل المثال، فعند طلب المجلس المشورة من الخبراء بشأن القضايا الحرجة، وعندما يعتمد مجلس الإدارة على مشورة الخبراء، وكان هؤلاء الخبراء مؤهلين مهنياً ومستقلين عن الشركة، وقد قاموا بتقديم تقرير بجميع المعلومات ذات الصلة بشأن تلك المشورة، ففي تلك الحالة إذا اعتبر مجلس الإدارة أن النصيحة المعنية معقولة، وقد اعتمد عليها، فلن يصبح مجلس الإدارة في تلك الحالة مسؤولاً إذا ثبت لاحقاً أن المشورة المقدمة من الخبراء غير صحيحة، ويمكن أن يكون هذا مفيداً بشكل خاص في القضايا القانونية، ففي العديد من قطاعات الاقتصاد بما في ذلك الصناعات المنظمة، وغير المنظمة، تنشأ أسئلة قانونية تتعلق بالقوانين واللوائح التي تم تغييرها أو سنها مؤخراً، وفي العادة في الوقت الحالي لا يتوفر (رأي سائد) من (الفقهاء القانونيين) أو (السوابق القضائية من قبل المحاكم العليا)، ففي تلك الحالة، يمكن لمجلس الإدارة القضاء على مخاطر المسؤولية الناشئة عن سوء التقدير القانوني من خلال الحصول بشكل صحيح على مشورة قانونية معقولة، وحتى يعفى مجلس الإدارة من تحمل المسؤولية، يجب عليه اتباع الأمور الآتية:

أ – الحصول على أحدث المعلومات بشأن تلك الجائحة، والتنبؤات المالية، ومراجعتها بانتظام.

ب – الحصول على المشورة المالية والقانونية والمهنية كتابةً لاتخاذ القرارات الرئيسية.

ج – عقد اجتماعات مجلس منتظمة والاحتفاظ بمحاضر الجلسات الكاملة.

د – لا يزال يتعين على مجلس الإدارة أن ينظر عند الاقتضاء في إمكانية تجنب

الإفلاس، وإذا لم يكن الأمر كذلك، فيجب عليه اتخاذ جميع الخطوات المعقولة لتقليل الخسائر بالنسبة إلى الدائنين، وبذلك عندما يجد مجلس الإدارة صعوبة في الاستمرارية، أو قد أصبح من المستحيل عليه الحكم على احتمالية البقاء، ففي تلك الظروف يعد أفضل نهج يتمثل في مواصلة العمل على أمل أن يعودوا إلى الملاءة المالية مرة أخرى.

ويثار التساؤل حول الإجراءات الواجب اتباعها حيال قرارات مجلس الإدارة في وقت الأزمات، فنجد أنه في مواجهة عدم اليقين الكبير والبيئة المتغيرة بسرعة بسبب تلك الجائحة، يجب على مجلس الإدارة اتباع – أكثر من أي وقت مضى – عملية منضبطة لتسجيل القرارات، وأسبابها، فسيعد ذلك دليلاً كتابياً واضحاً، من شأنه في معظم الحالات أن يقلل بشكل كبير من خطر رفع دعاوى بطلان للقرارات أو تعويض عنها في المستقبل، ولذا فإنه يجب أولاً وقبل كل شيء، أن يقوم مجلس الإدارة بتسبيب القرارات في الظروف الحالية، حيث يضطر مجلس الإدارة – في الغالب – إلى اتخاذ قرارات في أطر زمنية ضيقة جداً، وتحت ضغط كبير لتحقيق النجاح، مع وجود نتائج محتملة غير مؤكدة، وأن أي من المساهمين قد يتصدى لهذه القرارات في المستقبل نتيجة الآثار الضارة التي لحقت بالمساهمين، وسيكون لديه حقائق، وأدلة أكثر بكثير مما هو متاح اليوم، ومع ذلك فإنهم لا يعرفون وضع اتخاذ القرار اليوم، ولذلك يجب أن يكون القضاة على معرفة كافية بظروف صدور مثل تلك القرارات حتى يكونوا مؤهلين للبت في مدى ملاءمة وصحة القرار، في حالة إذا قرر أحد المساهمين الذهاب إلى المحكمة، لذلك يُنصح أعضاء مجلس الإدارة في تلك الظروف بتسبيب قراراتهم اليوم بطريقة واضحة، بحيث يمكن التعامل مع المخاوف المحتملة من التوجه للمحكمة في المستقبل، ويجب أن يكون هذا التسبيب سهل الفهم فيما يتعلق بتلك الجائحة، ويجب أن تكون ذاتية التفسير ومفهومة حتى للأطراف الأخرى ذات المعرفة المحدودة، وبالتالي يجب أن يؤكد مجلس الإدارة أنه يفترض بشكل معقول، من منظور اليوم، أن أساس المعلومات كان مناسباً لاتخاذ مثل هذا القرار، وأن القرار يخدم مصالح الشركة الفضلى، كما يجب أن تكون القرارات موثقة بمحاضر الجلسات، وكذلك أي مستندات أخرى تتعلق بصنع هذا القرار، فتحفظ هذه المستندات في سجلات الشركة في ملفات خاصة، وذلك لأنه بمجرد انتهاء تلك الجائحة، فقد يتم التشكيك في العديد من القرارات المتخذة أثناء الأزمات من قبل مجلس الإدارة، وذلك عقب انتهاء الأزمة بوقت قصير، وبناءً على ذلك، فقد يطلب من مجلس إدارة الشركة شرح كاف لهذه القرارات، وكذلك لأن الجلسة التي يقوم فيها مجلس الإدارة عن كثب بالموافقة على القرارات

الرئيسية، من خلال سجل موثق من المستندات، ومحاضر الاجتماعات التي توضح اتخاذ قرارات مستنيرة وتداولية تستند إلى جميع المعلومات المادية المتاحة بشكل معقول، عندها تصبح بمثابة دليل حاسم في إثبات أن أعضاء مجلس الإدارة قد قاموا بواجباتهم على النحو المطلوب.

٥ – القيام بمراجعة عقود الشركات مع الأطراف الأخرى:(٢٦)

في السوق العالمية الحديثة، يمكن أن تؤثر الاضطرابات في أي جزء من العالم على الشركات في جميع أنحاء العالم، ولقد رأينا أن تفشي جائحة فيروس (COVID-19)، قد تسبب في اضطرابات كبيرة بالنسبة لموردي ومقدمي الخدمات للشركات، وكجزء أساسي من التخطيط الجيد لاستمرارية الأعمال، يجب على مجلس إدارة الشركة التفكير في إجراء اختبارات الاستمرارية بناءً على سيناريوهات محتملة مختلفة تتعلق بانتشار تلك الجائحة العالمية لفترات طويلة، فعلى وجه الخصوص، يجب على مجلس إدارة الشركات تقييم الأثر المحتمل على العهود والالتزامات في العقود المادية، مثل اتفاقيات التوريد، والقروض، وكذلك التراخيص، والتصاريح، وعلى الرغم من التخطيط المناسب لاستمرارية الأعمال فقد تواجه الشركات عدم القدرة على الامتثال للالتزامات التعاقدية (إما من جانبها أو من جانب الطرف المقابل) في عقودها المادية، ومن أجل تجنب أكبر قدر من الانقطاع (وتخفيف أي مسؤولية قانونية نحوها)، يجب إجراء مراجعة شاملة لأي تنازل، ولتطبيق أحكام القوة القاهرة في الاتفاقيات ذات الصلة، وبالنظر إلى الطبيعة العالمية لوباء فيروس (COVID-19)، فقد أصبح هناك خطر حقيقي من أن الشركات قد لا تكون قادرة على الامتثال الكامل لجميع التزاماتها القانونية (أو أن أي أطراف مقابلة قد لا تكون قادرة على الامتثال) في عقودها المادية، وبناءً على ذلك، قد يكون من الحكمة أن تفتح الشركات خطوط الاتصالات مع نظرائها من المقرضين، والدائنين، لفهم ما إذا كان يمكن تأجيل المدفوعات أو إعادة جدولة جداول الدفع، ويمكن أن يؤدي ذلك لإيجاد حلول عملية ودية تحافظ على بقاء الشركة؛ وذلك لأن الشركة إذا خرقت اتفاقاً مالياً (على سبيل المثال، إذا امتنعت الشركة عن سداد قيمة القرض المستحق)، فقد يؤدي ذلك إلى حق المقرض في طلب المبلغ الكامل للقرض المستحق، وهذا يمثل التزاماً مالياً قد لا تتمكن الشركة من الوفاء به.

(٢٦) Al Wiens, Michael Rennie, Sanjeev Patel, Sarim Ali, COVID-19: Corporate Governance and Disclosure Guidance for Public Corporations, March 31, 2020, Available at(https://www.wildlaw.ca/resource-centre/legal-updates/2020/covid-19-corporate-governance-and-disclosure-guidance-for-public-corporations/).

٦ – الإفصاح والشفافية عن المخاطر:(٢٧)

يعتمد المستثمرون في أسواق رأس المال على القوائم المالية الدقيقة والتي تصدر في الوقت المناسب من الشركات المدرجة في هيئة الأوراق المالية والبورصة، والتي يستثمرون فيها، ولكن الأحداث غير المسبوقة في الأشهر الماضية بسبب ظهور وباء فيروس (COVID-19) تعني أن الإفصاح والشفافية التي تقوم بها الشركات يتغير بسرعة، وعليه يجب أن تعمل مجالس إدارة الشركات المدرجة بالإفصاح عن كل ما يستجد من أحداث، ولذلك يجب أن ينظر مجلس الإدارة بشكل استباقي في الكيفية التي سيواصل بها الامتثال لالتزاماته المتعلقة بالإفصاح والشفافية في المناخ الحالي، ولذلك يجب أن يضع مجلس إدارة الشركة – في حالة إعداد التقارير العامة – في اعتباراته حوكمة الشركات ذات الصلة، واعتبارات الإفصاح والشفافية.

هذا وتتطلب أغلب التشريعات الخاصة بالأوراق المالية والبورصات في دول العالم، من جميع مجالس إدارة الشركات الإفصاح عن المخاطر المادية التي تؤثر على أعمالها، والتي يمكن أن تشمل المخاطر المتعلقة بجائحة فيروس (COVID-19)، ويُطلب من جهات إصدار التقارير، من بين أمور أخرى، تقديم القوائم المالية السنوية والنصف سنوية في موعدها، وذلك كجزء من التزامات الإفصاح الدورية، فبذلك يجب

(٢٧) Al Wiens, Michael Rennie, Sanjeev Patel, Sarim Ali, COVID-19: Corporate Governance and Disclosure Guidance for Public Corporations, March 31, 2020, Available at(https://www.wildlaw.ca/resource-centre/legal-updates/2020/covid-19-corporate-governance-and-disclosure-guidance-for-public-corporations/), Sudha Mathew, Sheeja Sivaprasad, Corporate Governance Practices in the Context of the Pandemic Crisis (May 1, 2020), Available at(SSRN: https://ssrn.com/abstract=3590253), Bill Batchelor, Boris Bershteyn, Jamie L. Boucher, Gary DiBianco, Eytan J. Fisch, Andrew M. Good, Ryan D. Junck, Bradley A. Klein, Steve Kwok, Colleen P. Mahoney, Bernd R. Mayer, David Meister, William Ridgway, Elizabeth Robertson, Khalil N. Maalouf, Rebecca M. Murday, Compliance in a Time of Crisis, April 30, 2020, Available at (https://www.skadden.com/insights/publications/2020/04/compliance-in-a-time-of-crisis), Brian V. Breheny, Andrew J. Brady, Hagen J. Ganem, Josh LaGrange, Ryan J. Adams, Andrew T. Bond, Jeongu Gim, Blake M. Grady, Caroline S. Kim, Justin A. Kisner, SEC Chairman and Division of Corporation Finance Director Urge Robust Disclosure Amid COVID-19 Uncertainty, April 10, 2020, Available at (https://www.skadden.com/insights/publications/2020/04/sec-chairman-div-corp-fin-director-urge-robust), Cooley Alert, OVID-19 Pandemic: Governance and Disclosure Considerations for Public Companies, March 17, 2020, Available at(https://www.cooley.com/news/insight/2020/2020-03-16-governance-and-disclosure-considerations-for-public-companies).

الإفصاح عن عامل الخطر، ويجب على مجلس الإدارة النظر في ما إذا كان يجب إدراج الكشف الإضافي المتعلق بجائحة فيروس (COVID-19) ضمن المستندات المطلوب تقديمها أثناء عمله في تلك الجائحة، ولذا فإنه عند الكشف عن المخاطر المتعلقة بتلك الجائحة، يجب على جهات إصدار التقارير النظر في جميع المخاطر التي يمثلها تفشي تلك الجائحة على الأعمال المحددة للشركة من حيث صناعتها، وموقعها الجغرافي، وممارسة الأعمال، وسلسلة التوريدات، ومدى التأثير على الموظفين، والعملاء، بالإضافة إلى الكشف عن عامل الخطر، وبذلك يجب على القائمين على إعداد التقارير حول تلك الجائحة مناقشة كيف يمكن أن يؤثر تفشي تلك الجائحة بشكل جوهري على الصفقات التجارية، والاحتياجات المالية، وتوقعات النمو المحتملة للأعمال، والبيانات المالية، كما يجب عليهم تقديم أي تحديث ذي صلة لتقييمه لهذه المخاطر.

هذا وقد تشمل المخاطر المحيطة بجائحة الفيروس التاجي والتي يجب الإفصاح عنها، التغييرات في الإيرادات بسبب التقلب في الطلب، ونقص العرض، ونقص العمالة، والتغييرات في مواد خام المنتجات، ومدى تأثير الحجر الصحي، والتغييرات في النفقات التي قد تنتج عن سلسلة التوريدات، وقضايا الموظفين، والإجراءات غير العادية الناشئة من الإجراءات الوقائية أو تنفيذ خطط الطوارئ، ويمكن أن تؤثر هذه التطورات على التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة للشركة، والتي قد تتطلب الإفصاح بالقدر الذي يكون فيه التغيير جوهرياً، ويوجد هنالك مخاطر محتملة، وتشمل المخاطر المحتملة النقص في سلسلة التوريدات، وقضايا النقل، وارتفاع التكاليف، وتعطل العلاقات بين العملاء والبائعين، واحتمال ضرر السمعة، والتقاضي بشأن التخلف عن تنفيذ العقود، والنزاعات المتعلقة بتطبيق شروط القوة القاهرة، وتأثير الإجراءات الحكومية.

هذا ويجب أن يتم الإفصاح عن المخاطر للعملاء على وجه الخصوص، حيث يرغب العملاء في التأكد من كيفية تعامل مجلس إدارة الشركة مع هذا الوباء، ولذلك يجب تدريب فريق من الشركة يكلف بخدمة العملاء، ويكون ذا قدرة على أن يثبت للعملاء أن الشركة لا تزال ذات قيمة كبيرة، كما يعمل هذا الفريق على دراسة ملاحظات العملاء، ولتطبيق ذلك يجب على مجلس الإدارة تحديث موقع الشركة الإلكتروني باستمرار، وتزويده بأي تغييرات في سياسات الشركة في ضوء تلك الجائحة، كما يجب على مجلس الإدارة التأكد من أن العملاء على علم جيد بالخطوات التي اتخذتها الشركة لمكافحة الأزمة، فعلى سبيل المثال في (المملكة المتحدة) نتيجة قيود السفر المفروضة، قامت شركة الخطوط الجوية البريطانية بتحديث موقعها الإلكتروني، ويعد هذا مثالاً على الممارسة الجيدة، ويجب على مجلس الإدارة أن يقوم بإبلاغ السياسات المتعلقة بالتغيرات في العمل بشكل فعال وواضح لجميع العملاء، كما أنهم ملزمون باستخدام

أحدث التقنيات التكنولوجية مثل رسائل البريد الآلي للتعامل مع الأحجام غير المسبوقة من مكالمات العملاء ورسائلهم.

هذا ويثار التساؤل حول المستجدات التي يجب الإفصاح عنها في تلك الجائحة، فنجد أن مجلس إدارة الشركة يلتزم بشكل مستمر بالكشف الفوري، وعلى وجه السرعة عن (أية تغييرات جوهرية) في أعماله، و(التغيير الجوهري) هو تغيير في الأعمال، أو الصفقات، أو رأس المال الخاص، والذي من المتوقع بشكل معقول أن يكون له تأثير كبير على سعر السوق، أو قيمة أي أوراق مالية للشركة، ولذا يجب على مجالس إدارة الشركات تحديد ما إذا كانت جائحة COVID-19 أو تداعياتها تشكل (تغييراً جوهرياً)، ففي تلك الحالة يجب عليهم الإسراع بالإفصاح عن هذا التغيير، وإفصاح المجلس في تلك الحالة يكون عن المعلومات الإيجابية والسلبية التي تعتبر جوهرية عن الوضع المالي للشركة، وفي ظل الطبيعة المتغيرة للوباء فإن مجلس إدارة الشركة ليقع عليه التزام مستمر لتقييم آثار الوباء على أعماله، ومراقبة كيفية تأثير هذه التغييرات على أي توجيه سابق، أو الكشف المالي المستقبلي، إذا كان الوباء المستمر يؤثر بشكل جوهري على المعلومات المستقبلية التي تم الكشف عنها سابقاً، مثل إرشادات الأرباح، فإن مجلس إدارة الشركة ملزم بالكشف في الوقت اللاحق عن الأحداث التي حدثت خلال فترة إعداد التقارير ذات الصلة التي تسببت (أو من المحتمل بشكل معقول أن تتسبب) في اختلاف للنتائج المتوقعة سابقاً، وفي بعض الحالات، يجوز لمجلس إدارة الشركة نشر وتقديم (بيان صحفي) لتحديث أو سحب الإفشاء الذي عفا عليه الزمن قبل حدوث إجراء آخر، هذا ويعد الإفصاح عن المعلومات التفصيلية بشأن ظروف التشغيل المستقبلية، واحتياجات الموارد أمراً صعباً؛ وذلك لأن استراتيجيات الاستجابة في مراحلها الأولى من المحتمل أن تتغير.

هذا ويعد الغرض من الإفصاح والشفافية في تلك الجائحة، هو تقديم وعرض وقائع من شأنها تمكين المستثمرين من رؤية الشركة من خلال أعين مجلس الإدارة، مما يمكن لكل من الإفصاح والشفافية أن يعزز الثقة بين المورد والشركة المصنعة، وكذلك بين المستثمر والشركة، والتي سوف تعود بالفائدة على الجميع.

بالإضافة إلى ما تقدم، فإن الشركات التي تكون مدرجة للتداول في بورصة الأوراق المالية، تخضع كذلك لالتزامات الإفصاح المستمرة لهيئة البورصة التي يتم إدراجها فيها، والتي غالباً ما تنص على الإفصاح عن أي معلومات إضافية، وذلك بخلاف الالتزام بالإفصاح بموجب تشريعات الأوراق المالية المعمول بها.

وتطبيقاً لما تقدم، مع اقتراب الشركات العامة من موسم أرباح غير مسبوق

بسبب اندلاع جائحة فيروس (COVID-19) في ٨ أبريل ٢٠٢٠، في بيان مشترك، أكد رئيس هيئة البورصة والأوراق المالية الأمريكية (جاي كلايتون) ومدير قسم الشؤون المالية في الشركة (ويليام هينمان) على أهمية كشف مجالس إدارة الشركات عن المعلومات المالية الحالية والمستقبلية للمستثمرين والمشاركين في السوق في ضوء تلك الجائحة، وسلط البيان الضوء على اهتمام المستثمرين الخاص بالمعلومات المتعلقة بتأثير فيروس (COVID-19)، متوقعاً أن تنحرف إصدارات الأرباح القادمة عن طبيعتها الروتينية في الغالب، ويتوقع البيان أن الإفصاح عن المعلومات التاريخية قد يكون أقل أهمية نسبياً من المعلومات الحالية والمستقبلية، ونتيجة لذلك يركز البيان إلى حد كبير على تشجيع الشركات على تقديم معلومات ليس فقط عن نتائجها التاريخية، ولكن أيضاً عن حالتها المالية والتشغيلية الحالية، وكذلك كيفية تغير عملياتها وظروفها المالية بسبب تلك الجائحة، هذا ويبرز البيان اهتمام المستثمرين الخاص بالمعلومات المتعلقة بما يلي:

أ – مدى عمل الشركة التشغيلي اليومي، ومدى القدرة المالية للشركة من خلال عرض التفاصيل المتعلقة بمراكز السيولة الحالية للشركة، والاحتياجات المتوقعة من الموارد المالية.

ب – مدى استجابة الشركة للتعامل مع تلك الجائحة، بما في ذلك جهودها لحماية صحة، ورفاهية القوى العاملة والعملاء.

ج – كيف يمكن أن تتغير صفقات الشركة، ووضعها المالي، مع تقديم دعم الدولة في سبيل مكافحة تلك الجائحة.

د – مدى تأثير أي مساعدة اتحادية أو حكومية على الحالة المالية للشركة، وبيان عمّا إذا كان لها تأثير بشكل جوهري، أو من المحتمل أن يكون لها تأثير مستقبلي جوهري على الحالة المالية للشركة.

ويشير البيان كذلك إلى أن رئيس هيئة البورصة والأوراق المالية الأمريكية، ومدير قسم الشؤون المالية في الشركة لا يتوقعان أن يفترض حسن النية في مجلس إدارة الشركة عند تزويده المستثمرين والمشاركين الآخرين في السوق بمعلومات مستقبلية ذات إطار غير دقيق. هذا ويعترف البيان بالصعوبات التي تواجهها الشركات في محاولة تقديم إفصاحات دقيقة وسط حالة عدم اليقين الناجمة عن هذا الوباء، وفي هذا الصدد، يقر البيان بأن التقديرات المطلوبة والتي لا يمكن إخفاؤها ستستند إلى مزيج من الافتراضات، خاصة فيما يتعلق بالمسائل الخارجة عن سيطرة الشركة، ومع ذلك يشجع البيان مجلس إدارة الشركات، وكذلك مستشاريها بتجنب الإفصاحات العامة

والمغلقة، وبذلك يجب على المجلس بذل كل الجهود المعقولة لنقل المعلومات الدقيقة الخاصة بالشركة، والاستراتيجيات التشغيلية، والمخاطر، ويتضمن كذلك المعلومات التي توفر للمستثمرين مستوى من البصيرة يسمح لهم برؤية الاعتبارات التشغيلية، والمالية الرئيسية، والتحديات التي تواجهها الشركة، بالإضافة إلى ذلك يحث البيان الشركات في إصدارات أرباحها على توفير أكبر قدر ممكن من المعلومات فيما يتعلق بحالة التشغيل الحالية، وخطط التشغيل المستقبلية، وستحتاج الشركات إلى تقييم – في تقاريرها الدورية – إلى أي مدى كان لتلك الجائحة تأثير مادي على أعمالها، أو من المحتمل أن يكون لها تأثير مادي على العمليات المستقبلية، في ظل الظروف المختلفة المتعلقة بتلك الجائحة، سيطلب من كل شركة عامة أن تحدد وتكشف عن الاتجاهات، والأحداث، والطلبات، والالتزامات، والشكوك المعروفة والتي من المحتمل أن يكون لها تأثير مادي على حالتها المالية، أو أدائها التشغيلي، حتى لو كانت هذه الاتجاهات والأحداث تتعلق بحالة من عدم اليقين.

ومن خلال ما سبق، يجب على مجالس إدارة الشركات اعتبار بيان هيئة الأوراق المالية والبورصات بمثابة تحذير ودي، وستقوم هيئة الأوراق المالية والبورصات بإيلاء اهتمام وثيق للتأكد ممّا إذا كانت الشركات تقدم إفصاحات شفافة تساعد المستثمرين على اتخاذ قرارات مختصة فيما يتعلق بقدرة الشركات على التغلب على تلك الأزمة من عدمه، وبهذا فإن إلزام مجلس الإدارة بتقديم إفصاحات شفافة في تلك الأزمة يعني أن القيم الأخلاقية لكل مجلس سيتم اختبارها في الأشهر القادمة، وسيتحمل المجلس المسؤولية عن إخفاء المعلومات، أو تأخيرها، أو تشويهها، خلال هذه الأزمة لتجنب التدقيق السلبي للمراقبين والمساهمين.

٧ – تعزيز الاتصالات والمناقشة مع إدارة الشركة:(٢٨)

يجب أن ينظر مجلس إدارة الشركة في إجراء حوار مفتوح متزايد ومستدام مع إدارة الشركة حول مخاطر الأعمال المتوقع مواجهتها، وقضايا الصحة والسلامة في

(٢٨) Paul P. Chen, Cade M. Cross, Debra B. Hoffman, William R. Kucera, Andrew J. Noreuil, Jodi A. Simala, COVID-19 and Corporate Governance: Key Issues for Public Company Directors, 14 April 2020, Available at (https://www.mayer-brown.com/en/perspectives-events/publications/2020/04/covid19-and-corporate-governance-key-issues-for-public-company-directors), Jeremy Waitzman, Etahn Cohen, COVID-19 & the Corporate Director: Key Duties & Actions, April 1, 2020, Available at (https://www.financialpoise.com/covid-19-coronavirus-director-duties/).

مكان العمل التي تطرحها جائحة فيروس (COVID-19)، وكذلك يجب أن يكون أعضاء مجلس الإدارة على اتصال دائم بالإدارة؛ حيث قد لا تكون بعض المشكلات التي طرحتها الأزمة واضحة في غرفة اجتماعات مجلس الإدارة، ولذا يجب أن يتواصل المجلس مع الإدارة؛ لأن الإدارة قد تساعد في تحديد أفضل الممارسات المتطورة لمواجهة تلك الجائحة، لاسيما وأنه بمجرد اتخاذ القرارات، يجب على مجلس الإدارة أن يظل مدركاً أن قراراته ستحتاج إلى تنفيذ إدارة الشركة لها، لذلك يجب أن تكون جميع القرارات واضحة للإدارة، علاوة على ذلك، وبالنظر إلى الطبيعة المتكشفة للأزمات، لن يكون هناك قرار واحد أو مجموعة واحدة من التوجيهات، بل بالأحرى ستصبح هنالك قرارات وتوجيهات مستمرة للتواصل والتحقيق والتكيف.

هذا وسيكون للاتصالات الدورية مع الموظفين أهمية من جهة الحفاظ على العمل واستمراريته في جماعة، ومكافحة العمل الفردي القائم في تلك الجائحة من خلال العمل من المنزل أو العمل بمعزل عن موقع العمل، ولذلك يجب أن يحاول مجلس إدارة الشركة الحفاظ على تماسك الشركة من خلال العمل في جماعة والتواصل الدائم مع الموظفين وإلزامهم بالتواصل مع بعضهم بعضاً، على الرغم من الانفصال الناتج عن العمل من المنزل، والعزلة التي يولدها الابتعاد الاجتماعي نتيجة تلك الجائحة.

ونتيجة لما تقدم، يجب على مجالس الإدارة والإدارة معاً مراجعة التطورات القانونية والتنظيمية المتعلقة بتلك الجائحة، على مستوى الشركة، وكذلك مراجعة سياسات وبروتوكولات تخفيف المخاطر عن كاهل الشركة، وتعديل هذه البروتوكولات حسب الضرورة لتتوافق مع الظروف التنظيمية المتطورة (خاصة إذا كان هناك مخطط تنظيمي محدد بالأنشطة الأساسية لعمليات الشركة)، ويجب أن يجتمع مجلس الإدارة مع إدارة الشركة بشكل متكرر لمناقشة ما سبق، ويجب كذلك أن تكون مجالس الإدارة واضحة في تعليماتها للإدارة فيما يتعلق بمسؤولية الإدارة عن تقديم تقرير دوري إلى المجلس بشأن مسائل تلك الجائحة، والتحديث الدوري للتقارير والمعلومات الحالية عن الشركة والتي يستخدمها مجلس الإدارة لتوفير الإشراف واتخاذ القرارات المناسبة.

ويجب على مجالس الإدارة أن تتحاور مع فريق الإدارة حول كيفية معالجة الأزمة الحالية وتأثيراتها، سواء على المدى القصير أو المدى الطويل على الشركة ومختلف إداراتها، وكذلك على أصحاب المصلحة، وكذلك على خطط الشركة.

وسيساعد هذا النظام على ضمان قدرة مجلس الإدارة على تلقي المعلومات ذات الصلة بتلك الجائحة في الوقت المناسب؛ لمراقبة المشكلات والمخاطر المحتملة الناجمة عنها ومدى تأثيراتها على الشركة، وبمجرد تنفيذ هذا النظام سيصبح مجلس

الإدارة نشطاً في رصده للمشكلات المهمة، بحيث يبقى على علم بمخاطر الأعمال المادية، والمخاطر التي قد تنتج عن تلك الجائحة.

ثالثاً – تشكيل لجنة لإدارة المخاطر(٢٩)

العديد من حالات فشل الشركات يرجع إلى عدم قدرة مجلس الإدارة على التعرف على المخاطر الكامنة التي تواجهها الشركة، وعدم القدرة على اتخاذ إجراءات التخفيف المناسبة، ونتيجة لكثرة المهام الموكولة لمجلس الإدارة يجب أن يقوم المجلس بتشكيل لجنة تختص بإدارة المخاطر لمواجهة خطر تلك الجائحة، هذا وإن حوكمة الشركات، ولجنة إدارة المخاطر على مستوى الشركة مترابطان، فمواجهة خطر الإدارة، مثل حوكمة الشركات، تنطوي على كل من الأداء الجيد للشركة، وضمان معالجة القضايا الخطيرة السابقة والحالية بشكل جيد مع النظر إلى مستقبل الشركة، وبالتالي فإن إدارة المخاطر تقوم على التصرف بشكل صريح مقدماً لمنع وقوع حدث خطر، أو لتقليل عواقب تلك الأحداث.

هذا وفي الوقت الحالي يتمثل أحد أهم آثار تلك الجائحة على حوكمة الشركات في تأثيرها على دور ووظيفة (لجنة المخاطر) التابعة لمجلس إدارة الشركة، ففي الوقت الحالي قد يزيد انتشار فيروس (COVID-19) من أهمية هذه اللجنة، مما قد يجعلها على قدم المساواة مع لجنة المراجعة في الشركة، ومن منظور ذي صلة، قد يدفع ذلك المجلس إلى التفكير في زيادة الاهتمام بتلك اللجنة.

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف لجنة إدارة مخاطر الشركة بأنها: وسيلة يمكن من خلالها لمجالس إدارة الشركات تحسين إشرافها الشامل على المخاطر، وهي بشكل عام مصممة لتحديد الأحداث المحتملة التي قد تؤثر على الشركة وتسمح

(٢٩) Ken Casey, Patrick Scott, Corporate Governance and COVID 19 - Practical Implications to Consider, April-15-2020, Available at (https://hayes-solicitors.ie/News/Corporate-Governance-and-COVID-19---Practical-Implications-to-Consider), Bernd R. Mayer, Michael Albrecht, Julian von Imhoff, COVID-19: Germany Update - Management Duties During the Crisis, April 21, 2020, Available at (https://www.skadden.com/insights/publications/2020/04/covid19-germany-update-management-duties), Nicholas Metcalfe, COVID-19 and the Management of Companies, 10 March 2020, available at(https://www.mhc.ie/latest/insights/covid-19-and-the-management-of-companies), David A. Brown, Luke Trompeter, Managing Strategic Risks in the Face of the Coronavirus, March 5, 2020, Available at (https://www.directorsandboards.com/news/managing-strategic-risks-face-coronavirus).

بإدارة مقبولة ومعقولة لتلك الأحداث، وتتراوح هذه المخاطر من الواضح (مثل التشغيل، والسوق، والمالية، والاحتيال، وتكنولوجيا المعلومات، وسلسلة التوريدات، والصحة والسلامة) إلى الأقل وضوحاً (على سبيل المثال، السمعة التجارية، والمسؤولية عن المنتج، وتغير البيئة أو المناخ، والكوارث الطبيعية).

ويثار التساؤل حول كيفية تشكيل لجنة إدارة المخاطر لمواجهة خطر الوباء، فنجد أنه لمساعدة مجلس الإدارة في مراقبة تأثير تلك الجائحة على العمل، وكذلك لتقييم أو معالجة واحد أو أكثر من المخاطر التي تهدد الأعمال نتيجة لتفشي تلك الجائحة، يجوز لمجلس الإدارة تشكيل لجنة أو أكثر من أعضاء المجلس، ويتم إنشاء اللجنة بقرار من أعضاء مجلس الإدارة، وعادة ما يتم ذلك في اجتماع المجلس، تتكون من مجموعة فردية من أعضاء المجلس؛ وذلك للإشراف على بعض من آثار تلك الجائحة، وينبغي تشكيل اللجنة من أعضاء مجلس الإدارة الأكثر كفاءة في تقييم ومعالجة بعض المخاطر التي يسببها تفشي الوباء على الشركة؛ وذلك لإمكانيتها اعتماد أي تدابير وقائية وتحسينية عند الضرورة، فيما يتعلق بتأثير فيروس (COVID-19) على عمليات الشركة وشؤونها.

هذا وعند تشكيلها، يجب على مجلس الإدارة أن يقوم باضطلاعها على مسؤولياتها، واتخاذ تدابير معينة لضمان إعلامها بشكل معقول بأعمال الشركة، وعملياتها، بما في ذلك المخاطر التي تواجهها الشركة، وأعمالها نتيجة هذا الوباء، وهذا يتطلب أن يتلقى مجلس الإدارة المعلومات ذات الصلة من إدارة الشركة والمستشارين الخارجيين في الوقت المناسب، ويقوم بنقلها إلى تلك اللجنة، وذلك لأن المسؤولية النهائية عن اعتماد توصيات تلك اللجنة ستبقى على مجلس الإدارة وليس على لجنة المخاطر، وفي حالة تفويض اللجنة بأمور معينة يجب على مجلس الإدارة التأكد من أن أي تفويض من سلطاته سيتم وصفه بوضوح وتوثيقه واعتماده من قبل المجلس، ويجب عليه مراجعة السلطة المفوضة للجنة على أساس مستمر؛ للتأكد من أن السلطة يتم اتباعها بشكل صحيح، وأنه يتم العمل بها على النحو الصحيح من منظور المجلس.

هذا ويجب أن توثق المحاضر والقرارات المفصلة للجنة المخاطر في الوقت المناسب وبشكل كاف، وذلك لكي تقدم كأدلة على الأنشطة المنجزة، والمسائل التي نظرت فيها، والقرارات التي اتخذتها اللجنة، وبذلك إذا رفضت اللجنة، بعد النظر في أمور معينة، اعتماد أي إجراء، فسوف تُستخدم محاضر اللجنة المعاصرة والواضحة لدعم إظهار حسن النية في جهود اللجنة لتقييم هذا الإجراء.

الخاتمة:

من أجل تحقيق البقاء والازدهار للشركات في تلك الجائحة، يجب أن تكون قوانيين الشركات واللوائح الداخلية لها مرنة في اتباعها لمبادئ حوكمة الشركات؛ لتمكينها من التأقلم مع هذا الوباء والتكيف معه، وطبقاً لذلك سيتم عقد الاجتماع السنوي للجمعية العامة عن بُعد(أون لاين)، وكذلك ستقوم أغلب مجالس إدارة الشركات بتغيير طريقة عملها، عن طريق عقد اجتماعات متكررة عبر الإنترنت بين أعضاء المجلس وكذلك مع موظفي إدارة الشركة، وأصحاب المصالح، وذلك من أجل الحفاظ على أكبر قدر ممكن من المساهمين، وكذلك الموظفين، والمستثمرين، والعملاء، والموردين، وذلك من خلال التواصل المتكرر معهم والاستماع لآرائهم ووجهات نظرهم حول التعامل مع تلك الأزمة، كما يتعين على مجلس الإدارة القيام بالتحديث المستمر لخطط الشركة في ضوء تلك الأزمة، وتشكيل لجان مخاطر يتم تشكليها على أعلى مستوى من ذوي الخبرة للتعامل مع تلك الأزمة، وإبداء الرأي في حالة الاستعانة بهم لاتخاذ قرارات خطيرة بشأن الشركة.

هذا وإننا نوصي القائمين على التشريع في شتى الدول حول العالم وإصدار اللوائح الداخلية للشركات التي لم تغير في قواعد حوكمة الشركات في ظل تلك الأزمة بالقيام بالآتي:

١ – السماح بعقد اجتماعات المساهمين، أو اجتماعات مجلس الإدارة، أو أي من لجانه في زمن تلك الجائحة على نحو افتراضي (عن بعد، أون لاين).

٢ – يجب أن يقوم مجلس الإدارة بتوفير قيادات قوية ومستقرة في إدارة الشركة، وأن تكون متحمسة، ومستعدة لمواجهة مخاطر تلك الجائحة، ومطلوب منها كذلك الاستجابة الفورية للتعامل مع أي خطر أثناء تلك الأزمة، وأن تقوم تلك القيادات بتحديد المخاطر المحتملة، وكذلك إعداد التدابير والخطط اللازمة في كيفية التعامل مع الأزمة، وكذلك ستحتاج المجالس في حالة تحديد أهداف جديدة إلى أن يتم مراجعتها مع قيادات الشركة؛ وذلك من أجل الحفاظ على أي استثمارات، ومشاريع جديدة معلقة، وبهذا سيصبح قيام مجلس الإدارة بالمشورة المنتظمة مع الإدارة المفتاح الأمثل لاستمرارية الأعمال.

٣ – يلتزم مجلس الإدارة بتشكيل لجنة فرعية للاستجابة لمواجهة مخاطر الأزمة، وتتألف تلك اللجنة من أعضاء مجلس الإدارة ومن خبراء فنيين؛ وذلك لتساعدهم في اتخاذ قراراتهم للاستجابة بفعالية للأزمة، والتي تركز على استمرارية الأعمال، ومن الواجب على تلك اللجنة في وقت الأزمة مناقشة استراتيجيات التعامل مع

الأزمة، ومواجهة المخاطر قصيرة المدى بسبب الأزمة وكذلك البقاء على الموظفين، (رأس المال البشري) بسبب تأثير الجائحة على الموظفين نتيجة التغيرات في بيئة العمل.

٤ – يفترض أن يعمل مجلس إدارة الشركة على محو الأمية الرقمية (التكنولوجية) بالنسبة للموظفين، وذلك الأمر في غاية الأهمية، ولذلك يجب أن تكون هناك سبل متاحة للسماح للموظفين بأن يكونوا على دراية بالتعامل الرقمي في حالة حدوث الأوبئة، أو الكوارث الطبيعية في المستقبل، ولذلك يجب أن تنظر الشركات في تزويد جميع موظفيها بالأدوات والإرشادات اللازمة للعمل في البيئة الجديدة لتكنولوجيا المعلومات وتبني التغييرات المناسبة بسبب التحول الرقمي، فقد تصبح الرقمنة عبر الشركة قادرة على تجاوز الأزمة بشكل جيد.

وبذلك تقدم تلك الجائحة فرصة للشركات لاستخدام الابتكار التكنولوجي الجديد؛ لتحسين الاتصالات مع أصحاب المصلحة، وكذلك تحسين البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، ومعالجة البيانات، وتحليل البيانات، وأمن البيانات، وما إلى ذلك باستخدام الوسائل الرقمية الأخرى لتخزين البيانات وحفظها، وسيتعين على الشركات كذلك فحص المخاطر ذات الصلة بالجرائم الإلكترونية.

٥ – يتعين على مجلس إدارة الشركة اتباع استراتيجية التواصل الفعال مع الموظفين، والعملاء، والموردين، كما ينبغي أن يكون مجلس الإدارة أكثر يقظة، ويعمل على توفير اتصالات فعالة مع الموظفين؛ لتحديد الموظفين الذين يعملون تحت ضغط لا مبرر له، وتوجيههم للأصلح.

المراجع

- Adrian Vella, Corporate governance during the Covid-19 pandemic, Available at(https://www.sheltonsgroup.com/blog-2/corporate-governance-during-the-covid-19-pandemic/).
- Al Wiens, Michael Rennie, Sanjeev Patel, Sarim Ali, COVID-19: Corporate Governance and Disclosure Guidance for Public Corporations, March 31, 2020, Available at (https://www.wildlaw.ca/resource-centre/legal-updates/2020/covid-19-corporate-governance-and-disclosure-guidance-for-public-corporations/).
- Alexander T. Yarbrough, Jordan E. Hamburger, Virtual and Hybrid Shareholder Meetings in the Era of COVID-19: What Public Companies Need to Know, April 10, 2020, Available at (https://www.natlawreview.com/article/virtual-and-hybrid-shareholder-meetings-era-covid-19-what-public-companies-need-to).
- Alexandra Clark Layfield, Victoria Bagot, Katherine Herbert, How to Hold a Virtual Annual Meeting During the COVID-19 Pandemic, April 1, 2020, Available at (https://www.natlawreview.com/article/how-to-hold-virtual-annual-meeting-during-covid-19-pandemic).
- Andrew MacDougall, Lawrence E. Ritchie, John M. Valley, Board oversight during the COVID-19 pandemic: A checklist for directors, Apr 6, 2020, Available at (https://www.osler.com/en/blogs/risk/april-2020/board-oversight-during-the-covid-19-pandemic-a-checklist-for-directors).
- Armand W. Grumberg, Francois Barriere, Pierre-Hadrien Darriet, Distribution of Dividends and Corporate Interest by French Companies During the COVID-19 Pandemic, April 9, 2020, Available at (https://www.skadden.com/insights/publications/2020/04/distribution-of-dividends-and-corporate-interest).

- Bernd R. Mayer, Michael Albrecht, Julian von Imhoff, COVID-19: Germany Update -Management Duties During the Crisis, April 21, 2020, Available at (https://www.skadden.com/insights/publications/2020/04/covid19-germany-update-management-duties).
- Bill Batchelor, Boris Bershteyn, Jamie L. Boucher, Gary DiBianco, Eytan J. Fisch, Andrew M. Good, Ryan D. Junck, Bradley A. Klein, Steve Kwok, Colleen P. Mahoney, Bernd R. Mayer, David Meister, William Ridgway, Elizabeth Robertson, Khalil N. Maalouf, Rebecca M. Murday, Compliance in a Time of Crisis, April 30, 2020, Available at (https://www.skadden.com/insights/publications/2020/04/compliance-in-a-time-of-crisis).
- Brian V. Breheny, Andrew J. Brady, Hagen J. Ganem, Josh LaGrange, Ryan J. Adams, Andrew T. Bond, Jeongu Gim, Blake M. Grady, Caroline S. Kim, Justin A. Kisner, SEC Chairman and Division of Corporation Finance Director Urge Robust Disclosure Amid COVID-19 Uncertainty, April 10, 2020, Available at (https://www.skadden.com/insights/publications/2020/04/sec-chairman-div-corp-fin-director-urge-robust).
- Bruno Knechtsberger, Considerations for dividend distributions due to impact of COVID-19, 29/4/2020, Available at (https://www.taxathand.com/article/13472/Austria/2020/Considerations-for-dividend-distributions-due-to-impact-of-COVID-19).
- Chris Rushton, Jeff Jackson, Marie Romer, Coronavirus Fears Impacting Annual Shareholder Meetings (Updated), March 6, 2020, Available at (https://www.glasslewis.com/s-fears-impacting-annual-shareholder-meetings/).
- Cooley Alert, OVID-19 Pandemic: Governance and Disclosure Considerations for Public Companies, March 17, 2020,

Available at(https://www.cooley.com/news/insight/2020/2020-03-16-governance-and-disclosure-considerations-for-public-companies).

- David A. Brown, Luke Trompeter, Managing Strategic Risks in the Face of the Coronavirus, March 5, 2020, Available at (https://www.directorsandboards.com/news/managing-strategic-risks-face-coronavirus).
- Dirk Andreas Zetzsche, Linn Anker-S?rensen, Roberta Consiglio, Miko Yeboah-Smith, The COVID-19-Crisis and Company Law - Towards Virtual Shareholder Meetings (April 15, 2020), University of Luxembourg Faculty of Law, Economics & Finance, Available at SSRN: (https://ssrn.com/abstract = 3576707).
- Dominic McCahill, Peter Newman, James D. Falconer, UK Directors COVID-19 Update, April 3, 2020, Available at (https://www.skadden.com/insights/publications/2020/04/uk-directors-covid19-update).
- Hadar Yoana Jabotinsky, Roee Sarel, Shall We Meet? An Experimental C, omparison of Video Conferences and Face-To-Face Meetings (April 30, 2020), Available at SSRN: (https://ssrn.com/abstract = 3589431).
- Henry Nelson Massey, Michael J. Dunne, Brian W. Fischer, Key Corporate Governance Points For The Board Of A Privately Held Company Relating To The Covid-19 Pandemic, April 6, 2020, Available at (https://www.daypitney.com/insights/publications/2020/04/06-key-corporate-governance-points-covid19).
- Jan Bauer Holger Hofmeister Matthias Horbach Ruediger Schmidt-Bendun, Germany Introduces Virtual General Meetings for Public Companies, April 3, 2020, Available at (https://www.skadden.com/insights/publications/2020/04/germany-introduces-virtual-general-meetings).

- Jeremy Waitzman, Etahn Cohen, COVID-19 & the Corporate Director: Key Duties & Actions, April 1, 2020, Available at (https://www.financialpoise.com/covid-19-coronavirus-director-duties/).
- Katayun I. Jaffari, Sarah B. Dannecker, Virtual Shareholder Meetings in the Time of COVID-19, April 27, 2020, Available at (https://www.law.com/thelegalintelligencer/2020/04/27/virtual-shareholder-meetings-in-the-time-of-covid-19/).
- Ken Casey, Patrick Scott, Corporate Governance and COVID 19 - Practical Implications to Consider, April-15-2020, Available at (https://hayes-solicitors.ie/News/Corporate-Governance-and-COVID-19---Practical-Implications-to-Consider).
- Kristine M. Di Bacco, Marko Trivun, Brook Wong, 11 governance considerations for startup boards of directors during COVID-19, April 29, 2020, Available at (https://www.torys.com/insights/publications/2020/04/11-governance-considerations-for-startup-boards-of-directors-during-covid-19).
- Le - ann Campbell, Maintaining good corporate governance during COVID-19, 30 March 2020, available at(https://www.carson-mcdowell.com/news-and-events/maintaining-good-corporate-governance-during-covid-19).
- Leon Yehuda Anidjar, Directors Duty of Care in Times of Financial Distress Following the Global Epidemic Crisis (April 16, 2020), Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=3577404).
- Michael Laff, ISS Surveys Regulatory Landscape of Annual Meetings andCovid-19, April 8, 2020, Available at (https://clsbluesky.law.columbia.edu/2020/04/08/iss-surveys-regulatory-landscape-of-annual-meetings-and-covid-19/).
- Michael W. Peregrine, The Pandemics Impact on Board Oversight of EnterpriseRisk, April 30, 2020, Available at

(https://clsbluesky.law.columbia.edu/2020/04/30/the-pandemics-impact-on-board-oversight-of-enterprise-risk/).

- Nicholas Metcalfe, COVID-19 and the Management of Companies, 10 March 2020, Available at hhttps://www.mhc.ie/latest/insights/covid-19-and-the-management-of-companies).\
- Olayimika Philips, Coronavirus: Corporate governance and business sustainability, Apr 1, 2020, Available at (https://businessday.ng/uncategorized/article/coronavirus-corporate-governance-and-business-sustainability/).
- Rebecca Grapsas, Holly J. Gregory, John P. Kelsh,, Paul Choi, Lindsey Smith, Thomas J. Kim, Annual Shareholders Meeting in the Time of COVID-19, April 2, 2020, Available at (https://corpgov.law.harvard.edu/2020/04/02/annual-shareholders-meeting-in-the-time-of-covid-19/).
- Rima Ramchandani, David A. Seville, Aaron S. Emes, Thomas H. Yeo, Andrew Gray, Glen R. Johnson, Andrew J. Beck, Guillaume Lavoie, Janan Paskaran, Stephanie Stimpson, COVID-19 and AGM virtual meeting planning, March 16, 2020, Available at(https://www.torys.com/insights/publications/2020/03/covid-19-and-agm-virtual-meeting-planning).
- Robrecht Coppens, Corporate governance in times of COVID-19 - Impact on the functioning of board and shareholders meetings in Belgium, 22 April 2020, Available at (https://www.loyensloeff.com/be/en/news/articles-and-news-flashes/corporate-governance-in-times-of-covid-19-impact-on-the-functioning-of-board-and-shareholders-meetings-in-belgium-n18783/).
- Samantha Hogben, Shahid Sulaiman, Electronic Shareholders Meetings in the time of COVID-19, March 25, 2020, Available at (https://www.dentons.com/en/insights/articles/

2020/march/25/electronic-shareholders-meetings-in-the-time-of-covid19).

- Sudha Mathew, Sheeja Sivaprasad, Corporate Governance Practices in the Context of the Pandemic Crisis (May 1, 2020), Available at(SSRN: https://ssrn.com/abstract=3590253).
- Toms Vilnis, Remote participation and voting at a shareholders meeting, 25 March 2020, Available at (https://www.sorainen.com/publications/remote-participation-and-voting-at-a-shareholders-meeting/).
- Victor X Wang, Betty (Bin) Xing, Talk about the Coronavirus Pandemic: Initial Evidence from Corporate Disclosures (April 26, 2020), Available at SSRN: (https://ssrn.com/abstract=3585951).

Corporate governance rules in light of the Corona pandemic

Dr. Mohammed Salah A. Mohammed

A virus pandemic has swept the world, and a country around the world has not been free from infecting its citizens with this virus, and therefore this pandemic has spread around the world, forcing all countries to impose many precautionary measures, including social distancing, which will have a great impact on the meeting of the General Assembly The annual meeting of companies, and that holding this meeting is of great importance; To discuss how to deal with and adapt to this pandemic, and to take important decisions regarding it, so it was necessary, according to corporate governance rules, to provide a specific means by which to meet while maintaining social distancing, and the imposition of precautionary measures had a bad effect on the movement of companies' activity, and as a result, Most companies around the world are at risk of collapse, and according to corporate governance rules, it was necessary to impose many obligations on the board of directors to preserve the entity of the company from the risk of collapse, and to cross it from that crisis without bankruptcy.